الفصل الخامس

التخطيط الكيفي للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٢

(فترة التخطيط طويل المدى)

الفصل الخامس
التخطيط الكيفي للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٢
(فترة التخطيط طويل المدى)

بعد ظهور الآثار السلبية للتخطيط قصير المدى وافتقاد الرؤية التنموية اجتمع المؤتمر الاقتصادى فى فبراير ١٩٨٢ وناقش مجموعة بدائل وتوجهات تنموية استقر على بديل واحد منها وهو العودة لأسلوب التخطيط القومى الشامل باعتباره اكثر الأساليب فاعلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن البدء فى تنفيذ خطة تنمية طويلة الأجل تبدأ من عام ٨٢ حتى عام ٢٠٠٢ [١].

وكانت أهم أهدافها هو" :ترسيخ ودعم القدرة الذاتية للاقتصاد القومي ودعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية لرفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد القومي مع التركيز على التوازن السكاني"[٢] وعلى هذا فقد صدرت الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ والتى أعقبتها الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١.

أولا : الخطة الخمسية الأولى للتنمية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ :

هذه الخطة هي أول خطة خمسية تكتمل تخطيطا وتنفيذا بعد خطة ٦٠-١٩٦٥، حيث اقتصر الأمر قبل هذه الخطة على التخطيط قصير المدى مما نتج عنه إختلالات داخلية وخارجية[٣]، كما أن الخطط السابقة للتنمية كانت تصدر من وزارة التخطيط ولكنها في هذه الخطة صدرت من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وهذا معناه أن خطط التنمية في مصر قد بدأت فى الاعتماد على التعاون الدولي ، مما اثر على خطط التعليم التى قسمت استثمارات الوزارة في الخطة الخمسية للمشروعات التعليمية ومشروعات المباني إلى استثمارات بالنقد الأجنبي (حر -تسهيلات) واستثمارات بالنقد المحلى. .

أهم المبادئ التى استندت عليها خطة التعليم فى إطار خطة التنمية طويلة المدى:

١-تحقيق التفاعل بين خطط التعليم والتدريب وخطة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال صياغة سياسة قومية للتعليم تحافظ على الشخصية القومية في إطار إعادة صياغة الحياة الاجتماعية ، عن طريق ربط التعليم بسياسة اجتماعية قومية طويلة الأجل تستند إلى القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية القومية.

٢-تخطيط تنمية الموارد البشرية الذي اصبح يحتل أهمية محورية في تخطيط عملية التطور الحضاري للمجتمع ، ويشكل عاملا أساسيا لخلق الظروف المثلى لتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر للاقتصاد القومي وذلك عن طريق:

معهد التخطيط القومى: **احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى من نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى.**،مرجع سابق، ص ٦٨

[٢] -ج.م.ع ،وزارة التخطيط والتعاون الدولى :**الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول ١٩٨٨/٨٧** ، القاهرة ،مايو ١٩٨٧ ، المقدمة

[٣] -المرجع السابق المقدمة

أ- تحقيق التوازن بين التعليم في الريف والحضر.
ب- وضع خريطة للأولويات التعليمية بين الفئات التي تفتقر إلى التعليم .
ج - توفير الاعتمادات المالية المناسبة.
د- العمل على علاج الاختلال في هيكل القوى العاملة بسبب الهجرة الداخلية والخارجية عن طريق ربط أنواع ومراحل معينة للتعليم بالبيئة لتوفير القوى العاملة التي يمكن أن تحل محل القوى العاملة المهاجرة [١]

أهم الوسائل التى أقرتها الخطة لتحقيق هذه المبادئ :

١- **التوسع فى التعليم الابتدائي** بما يتناسب مع زيادة السكان ، على أن يصاحب هذا التوسع برنامج شامل يستهدف تحسين الأوضاع القائمة من خلال:
- زيادة عدد المدراس والفصول الدراسية لتخفيض كثافة الفصول وإلغاء نظام الفترات والاهتمام بتأثيثها وتجهيزها.
- تطوير المقررات والكتب وأساليب التدريس بحيث تتفق مع ظروف البيئة مع توفير سبل الرعاية اللازمة للمتخلفين دراسيا والمعوقين.
- الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والرياضية والصحية للتلاميذ وخاصة في المحافظات النائية.
- أن تكون الدراسة في الصفوف الأولى على أساس مراعاة طبيعة الطفل وميله للنشاط الحسي والحركي على أساس التعرف على ما يحيط به وعلى نفسه.
- تدعيم الترابط بين المواد الأكاديمية والمجالات العملية بحيث يتم الترابط بينهما عن طريق دراسة كافة التطبيقات لكل النظريات.
- الاهتمام بتدريب الطفل على الفهم والتفكير والابتكار وإكسابه المهارات الأساسية وتشجيع إجراء البحوث

جدول (٢٣)

تقديرات الخطة للحلقة الأولى خلال الفترة من ٨٢-١٩٨٧

سنة	ملزمون	مستجدون	نسبة	مدارس	فصول	مقيدون
٨٢/٨١	١١١٤٠٠٠	٩٤٨٩٠٠٠	٨٥،٢٪	١١٢٠١	١١٢٠٠٤	٤٥٤٠٤٠٠
٨٣/٨٢	١١٤٣٠٠٠	١٠٢١٠٠٠	٨٩,٣٪	١١٣٨٧	١١٥٧٠٤	٤٧٤٠٧٠٠
٨٤/٨٣	١١٧٥٠٠٠	١٠٦٩٢٠٠	٩١٪	١١٥٧٠	١١٩٣٦٤	٤٩٧٨٠٠٠
٨٥/٨٤	١٢٠٥٠٠٠	١١١٤٦٠٠	٩٢,٥٪	١١٩٠٠	١٢٤٨١١	٥٢٤٣٧٠٠
٨٦/٨٥	١٢٣٥٠٠٠	١١٦٠٩٠٠	٩٤٪	١٢٢٢٠	١٣٠٠٩٦	٥٥٤٢١٠٠
٨٧/٨٦	١٢٦٧٠٠٠	١٢١٦٣٠٠	٩٦٪	١٢٥٩٠	١٣٦٤٣١	٥٨٤٤٠٠٠

٢- **التوسع في التعليم الإعدادي** بحيث يتم توفير أماكن لجميع الناجحين في الحلقة الابتدائية في ظل التعليم الأساسي ويتطلب ذلك الجمع بين الدراسات النظرية والعملية بحيث يمكن للطالب أن يمارس الحياة العملية بعد الانتهاء من الدراسة أو يتمكن من الالتحاق بالمرحلة التعليمية التالية "وخاصة الثانوي الفنى" [٢]

---

[١] -ج.م.ع ،وزارة التربية والتعليم : الخطة الخمسية للتربية والتعليم من عام ٨٢/٨٣-٨٦/١٩٨٧، القاهرة ،فبراير ، صص ١،٠٢،١٢

[٢] -المرجع السابق ،صص٣٢-٣٥

جدول (٢٤)

تقديرات الخطة للحلقة الثانية من التعليم الأساسي خلال ٨٢/٨٣-٨٦/٨٧

السنة	ناجح بالصف٦	مقبولين صف أول	نسبه	مدارس	فصول	المقيدون	كثافة فصل
٨١/٨٢	٥٦٨٨٠٠	٥٥٧،٠٠٠	٩٧،٨	٢٤٥٩	٣٧٩١٧	١٥٦٠١٠٠	٤١
٨٢/٨٣	٦١٢٤٠٠	٦١٢٤٠٠	١٠٠	٢٥٤٤	٤٠٥٧٦	١٧٥٤٠٠٠	٤٣
٨٣/٨٤	٦٤٩٣٠٠	٦٤٩٣٠٠	١٠٠	٢٦٦٤	٤٤٥٧٦	١٩٣٤٥٠٠	٤٣،٥
٨٤/٨٥	٦٧١٠٠٠	٦٧١٠٠٠	١٠٠	٢٨٠٤	٤٩٢٧٦	٢٠٧٠٨٠٠	٤٢
٨٥/٨٦	٧١٢٤٠٠	٧٢١٤٠٠	١٠٠	٢٩١٤	٥٣٥٧٦	٢٢٤٣٩٠٠	٤٢
٨٦/٨٧	٧٢١٠٠٠	٧٢١٠٠٠	١٠٠	٣٠٣٤	٥٧٥٧٦	٢٣٤٦٣٠٠	٤٠،٥

ووضعت الخطة عدة برامج لتطوير التعليم الإلزامي فى إطار المبادئ والأسس التى قامت عليها وهى :

أولا:- برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه:

أ- **التوسع في تربية الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي** وذلك بهدف توفير فرص تربوية متزايدة.

ب- **إنماء التعليم الأساسي** للأطفال بين السادسة والخامسة عشرة عن طريق:

- التطوير الفوري للمناهج الحالية وتحويل التعليم الابتدائي والإعدادي القائم إلى نمط التعليم الأساسي.
- دعم دور المحليات في الربط بين دارسى التعليم الأساسي وبين المؤسسات والهيئات في البيئة المحلية.

ثانيا:- برامج تطوير الرعاية التربوية والتعليمية:

١-**الرعاية التربوية للطلاب** بترسيخ القيم الدينية والخلقية وتأصيل الديمقراطية في نفوس النشء وتوفير خدمات التغذية والرعاية الصحية والتوجيه المهني والتربوي والإرشاد النفسي والأنشطة التربوية مع الارتقاء بمستواها.

٢-**رعاية المعوقين والمتفوقين** بهدف توفير الظروف والإمكانات المناسبة لهم والتوسع في استيعاب هم ودعم الخدمات التي تقدم لهم وذلك عن طريق-:

- تقديم مجموعة من برامج الخدمات التعليمية والاجتماعية والنفسية والإرشادية.
- تخطيط البرامج التعليمية للمعوقين على أسس نفسية لإشباع حاجاتهم إلي الشعور بالأمن والتقبل والحب بالإضافة إلي تدريبهم على المهارات الاجتماعية والمهنية اللازمة حتى تتهيأ لهم حياة افضل.

٣- **تطوير أساليب ونظم التقويم والامتحانات** بحيث تتعدى مجرد مقياس التحصيل لتكون مقياسا حقيقيا لمختلف قدرات الطلبة.

٤-الارتفاع بمستوى كفاءة النظام التعليمي من خلال تحسين معدلات التدفق الطلابي وتقويم التعليم الخاص والعمل على النهوض بمستواه.

ثالثا : برامج إعداد وتدريب المعلم:

١-إعداد معلمات وقيادات دور الحضانة ورياض الأطفال.

٢-إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم الأساسي في كليات التربية.

٣-تطوير مناهج دور المعلمين والمعلمات.

٤-ربط دور المعلمين الحالية بكليات التربية إلي أن يتم تحويل هذه الدور إلي شعب في كليات التربية.
٥-البدء بتطبيق مشروع رفع مستوى تأهيل المعلمين الحاليين بالتعليم الابتدائي إلي المستوى الجامعي.

رابعا : برامج الإنشاءات والتجهيزات والوسائل التعليمية:
١-إحلال مبان جديدة بدلا من المباني غير الصالحة مع الأخذ بنظام الفترة الواحدة في جميع مراحل التعليم ونوعياته.
٢-إنشاء مبان لمقابلة التوسع في التعليم الأساسي والثانوي العام أتفنى ودور المعلمين.
٣-تطوير الوسائل التعليمية والتجهيزات.
٤-صيانة المباني المدرسية وتجديدها.

خامسا- مجموعة برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل:

١.-**تطوير الإدارة التربوية المركزية واللامركزية** بهدف رفع كفاءة العمل الإداري والتربوي عن طريق:
- إعداد وتدريب القيادات اللازمة للقيام بالمهام الجديدة للإدارة التعليمية.
- تطوير أساليب العمل و تقنياته.
- تأصيل عنصر الديمقراطية والمشاركة في الإدارة التعليمية.

٢.-**إنشاء نظام معلومات** يسمح بتدفق البيانات من مراكز أداء الخدمة ومواقع التنفيذ على مختلف المستويات إلى الأجهزة الفنية المختصة بالتخطيط والمتابعة ،وكذلك بناء شبكة من قنوات الاتصال بين مراكز الأداء والتنفيذ للخدمات التعليمية في مختلف أنحاء الجمهورية من ناحية وبين وزارة التربية والتعليم من ناحية أخرى.

٣.-**تطوير أجهزة البحث والتجديد التربوي** وذلك عن طريق:
* تطوير المركز القومي للبحوث التربوية وأجهزته المساعدة.
* دعم أجهزة التخطيط والتوثيق والإحصاء التربوي.
* دعم أجهزة التدريب والخدمات.

-**تمويل التعليم بتوفير وزيادة الموارد المالية** اللازمة للتعليم على أساس المعدلات الضرورية لمختلف نواحي العملية التعليمية من مرتبات وخدمات ومستلزمات واستثمارات مع ترشيد الإنفاق على التعليم
وتنمية العائد منه ودعم الجهود الذاتية. [1]

---

[1]- المرجع السابق صص٤١-٥٠

جدول (٢٥)

إجمالي استثمارات الخطة الخمسية ٨٢-١٩٨٧

المرحلة / المشروع	الابتدائي	مدارس لغات حضانة+ابتدائى	الإعدادي	ثانوي عام	ثانوي صناعي
تجهيزات	٢٦٨٨١٦٠٠	١٣٧،٧٠٠	٢٥٦٧٠٥٠٠	٣٥٥٥٠٠٠	٩٣١٣٦٠٠
مستلزمات	٤٧٣٧٤٠٠	٨٥،٢٠٠	٩٦٧٥٥٠٠	١٤٥٤٢٠٠	٣٤٢٧٠٠٠
جملة	٣١٦١٩٠٠	٢٢٢،٩٠٠٠	٣٥٣٤٦٠٠٠	٥٠٠٩٢٠٠	١٢٧٤٠٦٠٠
مباني	٢٣٦٠٩٠٠٠	١٥٠٣،٥٠٠	١٥٨٧٥٠٠٠٠	٣٩٣٤٠٠٠٠	٦٥٢٢٨٠٠٠
أراضى	٦٠٤٥٠٠٠٠	-	٣٨٢٠٠٠٠٠	٦٩٣٠٠٠٠	١٠٢٨٠٠٠٠
جملة	٢٩٦٥٤٠٠٠٠	١،٥٠٣،٥٠٠	١٩٦٩٥٠٠٠٠	٤٦٢٧٠٠٠٠	٧٥٥٠٨٠٠٠
جملة استثمار	٣٢٨١٥٩٠٠٠	١،٧٢٦،٤٠٠	٢٣٢٢٩٦٠٠٠	٥١٢٧٩٢٠٠	١١٠٤٦٩٦٠٠
النسبة *	٣٧,٢٩	٠,٢٠	٢٦,٤٠	٥,٨٣	١٢,٥٥

*نسبة إجمالي استثمارات المرحلة لإجمالي استثمارات الخطة ويبلغ ٨٨٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه

ويلاحظ فى الجدول أن الخطة قد وجهت حوالى ٦٤ ٪ من أجمالي الاستثمارات للمرحلة للتعليم الأساسى ، منها ٣٧,٣٪ للمرحلة الابتدائية التى خصص منها ١٠٪ للتجهيزات والمستلزمات ، ٨٠،٥٪ للأبنية ، أما المرحلة الإعدادية فقد خصصت لها الخطة ٢٦،٤٪ من أجمالي الاستثمارات تم تقسيمها كما يلى ١٥٪ للتجهيزات والمستلزمات و٨٥٪ للأبنية .

ومما سبق يتضح أن الخطة قد وجهت النسبة الأكبر من لاستثمارات المخصصة للتعليم الأساسي للأبنية المدرسية وكان ذلك على حساب التجهيزات والمستلزمات المتمثلة فى الأثاث ومستلزمات الورش والوسائل التعليمية .. الخ

الجوانب الإيجابية المطورة لكيف التعليم الإلزامي في الخطة.

أولا : شمول الخطة و ترجمة أهداف التعليم إلى برامج واستراتيجيات قابلة للتنفيذ

عادة ما تبدأ الخطط بالمشكلات التي يعانى منها التعليم ووسائل مواجهة هذه المشكلات ، ولكن خطة (٨٢-٨٧) بالإضافة إلى ذلك وضعت عدة استراتيجيات للتطوير وحددت ملامح هذه الاستراتيجيات فى صورة خطط وبرامج واضحة أثبتت فيها الخطة أن أهداف التعليم قابلة للتحقيق ، وهذا لم يكن واضحا فى الخطط التعليمية السابقة حيث يمكن القول أنها كانت هلامية ليس لها ملامح كما أنها كانت تتسم بالجزئية من حيث الاهتمام بكل عنصر من عناصر التعليم على حده ، وهذه البرامج بالصورة التى وضعت عليها تبين إلي أي مدى كانت الخطة تحرص على شمول التطوير و التحكم في عناصر الكيف المختلفة وهذه من أهم أهداف التخطيط الكيفي.

ثانيا : الاعتماد على أسلوب الخريطة المدرسية فى التخطيط:

بدأت الوزارة في الاعتماد على أسلوب الخريطة المدرسية وهى تتناول أمرين-:

١-**رسم خريطة تمثل واقع الخدمة التعليمية** : ويتم فيها تحديد حجم ونوع هذه الخدمة وتوزيعها وبيان مدارسها وأعداد فصول و التلاميذ بكل مدرسة ، أيضا المسافات بين المدارس وبين القرى حتى يمكن الكشف عن إيجابيات وسلبيات هذا التوزيع .

٢-**توقعات الخطة المستقبلية للتوسع في الخدمة التعليمية** على الخرائط المعدة لتوضح أولويات التنفيذ في المستقبل خاصة في المناطق المحرومة.

وقد تم تنفيذ هذا المشروع في عشرة محافظات خلال عامى ٨٢/٨١-١٩٨٣/٨٢.

وتعتبر الخريطة المدرسية خطة مصغرة للتطوير التربوي على المستوى الإقليمي[١] وترجع أهمية الخريطة المدرسية في التخطيط الكيفي إلى:

أ-حسن توزيع الموارد .

ب- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتشمل توزيع فرص الاختيار(في الفروع والمواد) أمام الطلاب وتضييق الفجوة بين الإمكانات المتاحة في المدن وتلك المتاحة في الريف وبين المناطق الميسورة والمناطق المحرومة في المدن.

ج- تحسين نوعية الخدمة التربوية المقدمة للجمهور ، حيث أنها أداة صالحة لتنفيذ اللامركزية ووسيلة لإشراك أهل البيئة المحلية في عملية التخطيط التربوي في إطار متكامل للتخطيط الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي[٢]

ثالثا:- الاعتماد على التطوير المؤسسي فى تطوير التعليم :

وكان ذلك من خلال مجموعة برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل ، بالإضافة إلى تشكيل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ومجالسه النوعية التي تختص كل واحدة منها بمرحلة أو نوعية من نوعيات التعليم قبل الجامعي ويختص المجلس بالتخطيط لتعليم قبل الجامعي ورسم خططه وبرامجه ، وبدراسة كل ما يعرضه وزير التعليم خاصة بالسياسة العامة للتعليم مع متابعة وتقييم تنفيذ السياسات العامة لتطوير وتحديث التعليم ، ورسم السياسة العامة للكتب المدرسية ، هذا بالإضافة إلى الموافقة على مدة السنة الدراسية وعدد الدروس الأسبوعية في كل مرحلة ، وصف وإقرار المناهج ، وكثافات الفصول ، و نظم التقييم والامتحانات[٣].

وهذا يوضح أن السياسات في مصر قد انتبهت إلى ضرورة الحوار والمشاركة في وضع السياسة والتخطيط للتعليم سواء للمتخصصين أو الجهات المستفيدة من التعليم وهذه الخطوة كانت ضرورية لتخطيط كيف التعليم .

حيث أن تقدم التربية على الصعيد الكيفي يقتضي مشاركة اكبر من الأساتذة الموجودين في قاعات الدراسة وأيضا ما يطلق عليهم المستفيدون من التربية (الآباء ،التلاميذ ،الأوساط المهنية الإقليمية ..) حيث أن مخرجات التعليم الجيد لا تستند إلى معيار واحد وهو سعة المعارف بل وتستند أيضا على مدى مطابقة المخرجات لتوقعات المستفيدين [٤].

رابعا :التخطيط للتوسع فى تربية طفل ما قبل المدرسة

بدأت خطة برامج تطوير التعليم بمجموعه برامج لتطوير بنية التعليم ومحتواه وكانت أول خطوة أقرتها الخطة للتطوير هي التوسع في تربية الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي وذلك بهدف توفير فرص تربوية متزايدة لهم.

وكان ذلك عن طريق:

---

[١] - جايمس ماك كيب : **الخريطة المدرسية فى اسلوب التخطيط الاقليمى للتربية** ، التربية الجديدة، ع٥،س٢، بيروت، مكتب اليونسكو الاقليمى ،، ص٤٥

[٢] - المرجع السابق ، صص ٦٢-٦٣

[٣] - ج.م.ع ، رئاسة الجمهورية : **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١** بانشاء المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى ، القاهرة ،مادة (٢)

[٤] - آلان بينيامى : **ما الدروس التى تقدمها استراتيجية المنشآت الاقتصادية للتخطيط التربوى** ، مستقبليات (٧٠) ، مج١٩ ،ع٢، القاهرة امركز مطبوعات اليونسكو ،،١٩٨٩ ،ص٢٨٠

أ- تطوير برامج ومناهج أنشطة رياض الأطفال.
ب- إنشاء عدد متزايد من رياض الأطفال.
ت- إعداد المعلمات وتنظيم الأشراف والتوجيه في مدارس الحضانة ورياض الأطفال.

وهذا البرنامج من أهم وسائل تحسين كيف التعليم في المراحل التالية وقد انتبهت إليه الخطة السابقة ولكنها اكتفت بالإشارة إليه وضرورته دون أن توضح الوسائل التى تضمن تحقيقه .

و اتخذت الخطة لهذا الشأن وسيلتين أولهما تشجيع القطاع الخاص بإنشاء هذه الدور على أن تمدهم بالبرامج والمعلمات والأشراف والتوجيه ، والأخرى إنشاء مدارس اللغات التجريبية يلحق بها فصول للحضانة .
وهذا يعنى أن هاتين الوسيلتن ليس لهما صلة مباشرة بالتعليم الإلزامي المجاني ، كما أنه لم يضع التعميم هدفه ولكن كان الهدف الأساسي هو مواجهة الإقبال الشديد من الآباء على التعليم الخاص[١]

وإذا كانت هذه الخطوة بداية للانتباه لدور رياض الأطفال في تحسين كيف التعليم الأساسي ، إلا أنها من جهة أخرى تعد نقض لمبدأ تكافؤ الفرص حيث أن لم يحظ بالالتحاق بها جميع الملزمين ، و بدلا من أن يعمد المخطط إلى تحسين كيف التعليم الإلزامي لتعضيد ثقة أولياء الأمور فيه فضل إنشاء مدارس لغات بمصروفات على شاكلة التعليم الخاص.

الجوانب السالبة التى أثرت على تحقيق التخطيط الكيفى للتعليم الأساسي :

تعتبر خطة ٨٢ -١٩٨٧ هى الخطة التى بدء فيها تنفيذ التعليم الأساسى كصيغة للتعليم الإلزامى ، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التى كانت فى الخطة فقد كانت هناك جوانب سلبية فى سواء فى وضع الخطة أو التنفيذ أثرت على جهود التطوير السابقة .

أولا : قصور الأهداف المحددة للتعليم الإلزامى :

حدد قانون التعليم العام ١٣٩ لعام ١٩٨١ هدف التعليم الأساسى وهو " تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة أن يواصل تعليمه فى مرحلة اعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثف وذلك من اجل إعداد فرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه ."[٢]

---

[١] - ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : **قرار وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى رقم ١٢٢ بتاريخ ١/١/٩٧٩١ بشأن انشاء مدارس لغات تجريبية** واصدار لائحتها الداخلية الباب الاول مادة ٢،١
و بديعة محمد سليمان : **تقرير موجز عن كيف بدات مدارس اللغات الحكومية ونظرة** --- -مستقبلية لاستمرارها ، **ندوة التجديد التربوى فى مصر** ، ص ٧٢

[٢]-ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم : **قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١** ، المادة ١٦

وعلى هذا الأساس كان أهم أهداف هذا التعليم هو تزويد الأطفال بالقدر الضروري من التعليم ، وحيث أن هذا القدر نسبى في هذا العالم سريع التغير ، وأن عتبة الأمية ترتفع مع ارتفاع مستوى التكنولوجيا في العالم فأنه لابد من وجود معيار لهذا القدر الضروري ، وان تكون هناك سياسة خاصة تهدف للتجديد المستمر لمواكبة هذا القدر الضروري للتغيرات المستمرة سواء في مصر أو العالم في التعليم ، وقد اعتمدت الخطة على تطوير أجهزة البحث والتجديد التربوى لمرعاه استمرارية التطوير والتجديد ، ولكن كان هناك بعض أوجه لقصور الأهداف خلال فترة تلك الفترة تمثلت فى :

• **أ- قصور قانون التعليم ١٣٩** الذي حرص على أن تكون "أحكامه عامه وترك التفاصيل للوائح والقرارات التنفيذية " - كما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون - كما كان ينقصه بعض المواد التى تحكم الكيف فى التعليم وهى:

الحد الأدنى لمدة السنة الدراسية كما انه لم ينص على متوسط كثافة الفصول فى مختلف مراحل التعليم مما كانت تعالجه قوانين التعليم السابقة ، فتقلص العام الدراسى إلى نحو ٢٥ أسبوعا فقط نتيجة التأخير فى بدء العام الدراسى والتبكير فى إنهائه، بالإضافة ألى أن إطلاق كثافة الفصول بغير ضوابط ساعدت على تكديس الفصول وتحميل المعلمين مالا طاقة لهم به ، كما ترك تحديد فرص الرسوب ونظم الامتحانات والنقل لقرار الوزير[١].

• ب-**عدم وضوح المصدر الفلسفي والأيديولوجي للأهداف** وغياب النظرة الكلية للإصلاحات التعليمية- فلا يجوز أن يتبنى المجتمع صيغة جديدة بهدف التطوير دون توفير التمويل اللازم أو المناهج المناسبة وتدريب المعلمين وإعدادهم لهذه الصيغة.

• ج -**عدم الالتزام بالمنهج العلمى والمتمثل فى التجريب العشوائى** دون تغذية راجعة بالإضافة إلى فقدان الدقة والموضوعية، ويتمثل ذلك فى عدم الاستفادة من البحوث عند تطبيق صيغة التعليم الأساسى.

*ا **لافتقاد إلى وظيفية التعليم** : ويتمثل هذا فى الانفصال بين الهدف المعلن ووسائل تحقيقه وهذا الأمر يتعلق بفاعلية التخطيط ومدى برهانه على أن الأهداف يمكن تحقيقها وإيجاد الوسائل المناسبة لها .

ويتضح ذلك من خلال الهدف الخاص بتحقيق الديمقراطية عن طريق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى لم تتمكن الخطط من تحقيقه فهناك تفاوت صارخ فى الخدمة التعليمية المقدمة بين الريف والمدينة [٢]، كما ينطبق هذا على مدارس الحكومة ومدارس اللغات الحكومية أيضا -التى أدخلتها الخطة خلال تلك الفترة فى حساباتها فى نفس الوقت مع تعميم تجربة التعليم الأساسي لأسباب معلنة وأسباب غير معلنه مثل مواجهة الإقبال الشديد على مدارس اللغات الخاصة..

---

[١] ج.م.ع،وزاره التربيه والتعليم ،**دراسات فى تطوير التعليم -لجنه التحسين الكيفى وتحديث التعليم** ،مرجع سابق صص٦٧ ٧٠

[٢] ناريمان محمود جمعة : التعليم الاساسى فى مصر واهدافه فى ضوء المتطلبات التعليمية للمجتمع المصرى ، **دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر الواقع والمستقبل** .. مرجع سابق ، صص ٨٣١ ١٤١

وتمثل هذا أيضا فى عدم تحديد ملامح العملية التعليمية من حيث (طرق التدريس المتبعة ، و نوعية التلاميذ والبيئة المحيطة بهم ، وشكل المبنى – هل هو مفتوح أم تقليدى – ، مواد الدراسة – طريقة المشروع أو منهج قومى موحد – ، ماهية الأنشطة الموجودة ؟وهل هى منفصلة أم أن هناك تكامل بينها وبين الناهج ، وهل اعد المدرس لكى يساعد التلميذ على تعلم الحقائق العلمية وليشجعه على الاكتشاف والملاحظة... الخ ، مما أدى إلى عدم وضوح أهداف التعليم الأساسي للمسئولين عنه بدرجة فوق المتوسط بل واعتبرت أهداف غامضة لدى البعض [١]، وقد انعكس ذلك على تحديد معايير أداء المبنى المدرسى المخصص للتعليم الأساسى التى تبين عدم صلاحيته لتطبيق التعليم الأساسي ، [٢] كما انعكس إعداد المعلم وتدريبه.

ثانيا : عدم توفير الظروف الملائمة لصيغة التعليم الأساسي.

كان تطبيق المفهوم النظرى للتعليم الأساسى يتطلب ثلاثة عناصر أساسية:

١ –توفر المبانى المدرسية والتجهيزات التى تمكن من تحقيق أهداف هذه الصيغة.

٢ –صياغة مقررات دراسية تجمع بين النظرى والتطبيقى وتسعى إلى سد احتياجات التلميذ وارتباطه بمتطلبات البيئة المحلية [٣].

٣ –توفير القوى البشرية المدربة على المفهوم الجديد.

ولكن لم تعمل الخطة على توفير ظروف التدريس المناسبة لصيغة التعليم الأساسي حتى اصبح التعليم الأساسي" تسمية صورية" كما وصفها تقرير المجلس القومى للتعليم فى نهاية الخطة.

١– عدم توفير الأبنية والتجهيزات المناسبة:

فى عام ١٩٨١ تقرر تعميم صيغة التعليم الأساسى ومد سنوات الإلزام على الرغم من عدم قدرة المدارس القائمة على تحقيق الاستيعاب الكامل رغم تشغيل نحو ٥٠٪ منها فترتين دراسيتين فى اليوم الواحد ، الأمر الذى قصر نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية على نحو ٨٥٪ سنة ١٩٨٢/٨١ ،كذلك التعليم الإعدادى فقد أدى القصور فى عدد المدارس إلى تطبيق نظام الفترتين فى نحو ٤٠٪ من عدد المدارس([٤]).

---

[١] المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، اكاديمية الانماء الاجتماعي، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى :: **تنظيم وادارة التعليم الاساسى** ، القاهرة ،١٩٨٤، ص٣٠

المركز القومى للبحوث التربوية : **معوقات اداء الادارة التعليميةعن تحقيق اهداف التعليم الاساسى** ، مرجع سابق، ص١٦٩

[٢] المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، اكاديمية الانماء الاجتماعي، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى: **ترجمة تقرير إذن العمل رقم (٤) تصميم مدارس التعليم الأساسي**، القاهرة ،١٩٨٤، ص٥٢

[٣] شاكر محمد فتحى احمد :مفهوم وصيغ التعليم الاساسى.–دراسة تحليلية مقارنة ،**التعليم الاساسى فى مصر – الواقع والمستقبل** ،مرجع سابق ،ص٤٨

[٤] وزارة التربية والتعليم :**الخطة الخمسية للتربية والتعليم من عام ٨٣/٨٢ ١٩٨٧/٨٦** ، مرجع سابق ص١٢

وقد قدرت الخطة الخمسية ٨٢ /٨٣ -٨٧ /٨٨ نسبة الزيادة فى عدد المقيدين اعلى من نسبة الزيادة فى عدد الفصول - حيث أن نسبة الزيادة فى المقيدين خلال سنوات الخطة ٣٠،٩٪ أما نسبة الزيادة فى عدد الفصول ١٩،٦٥٪ - وهذا يشير إلى أن وزارة التربية مازالت تسعى إلى زيادة عدد الطلاب فى الفصل الواحد خلال سنوات الخطة، برغم أن الفصول الدراسية أصلا مزدحمة والعام الدراسى قصير وساعات العمل فى اليوم المدرسى قليلة[١]

جدول (٢٦)

معدلات الزيادة السنوية فى مدخلات التعليم واثر ذلك على مخرجات التعليم الإلزامى[٢]

العام / البيان	مقيد٪	مستجد٪	مدارس٪	فصول٪	معلم٪	نجاح ٪	فاقد٪	إنتاجية كلية٪
٨٢-٨٣	٦،١	٥	٢،١	٣،٤	١٦،٩	٨٨،٨	٢٠،٦	٧٩،٤
٨٣-٨٤	٦،٢	٧،٣	٣	٣،٦	٣،٤	٩١،١	١٨،٨	٨١،٢
٨٤-٨٥	٦،٢	٣،٧	٣	٣،٩	-٣،٨	٨٥،٢	١٧،٨	٨٢،٢
٨٥-٨٦	٥،٧	٥،٦	٣،٨	٤،٦	١٨،٥	٨٥،٨	١٥،٦	٨٤،٤
٨٦-٨٧	٥،٩	٦،٦	٢،٧	٤،٢	٨،٣	٨٣،٤	١٨،٠	٨٢,
متوسط	٦،٠٢	٥،٦٤	٢،٩٢	٣،٩٤	٨،٦٦	٨٦،٨٦	١٨،١٦	٨١،٨٤

هذا بالإضافة إلى أن نسبة المدارس التى ليس لها مبنى فى عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت ٢٥٪ تقريبا فى حين ان هذه النسبة كانت فى عام ١٩٨١/٨٠ حوالى ١٩،٧ ٪ مما يعنى ان المبانى الموجودة تستغل لأكثر من مدرسة، رغم تعاون هيئة التنمية الدولية الأمريكية مع الإدارة العامة للخطة والمتابعة فى عمل الخرائط التربوية والمساهمة فى بناء المدارس الابتدائية .

وكان الإهمال فى صيانة المبانى المدرسية والإنشاءات يمثل مشكلة خطيرة تعوق تنفيذ سياسة التعليم الأساسى ، على الرغم من أن صيانة المبانى المدرسية أمر أساسى ذلك أن حماية المنشآت والأجهزة التعليمية من التدهور أرخص بكثير من بناء غيرها لتحل محلها بعد ان يصبح إنقاذها مستحيلا ، وكان بوسع الدولة أن تتجنب النفقات الباهظة على إعادة بناء مبانيها لو أنها فقط أولت المزيد من الاهتمام بتمويل تكاليف صيانتها[٣].

ولكن كانت حركة البناء والصيانة لا تسير بخطى سريعة لإعداد المبانى المدرسية المناسبة للعملية التعليمية وذلك لعدم تخصيص المبالغ اللازمة لذلك فى ميزانية الوزارة ، فثلثا المبانى الموجودة تحتاج إلى إصلاح وترميم هذا بالإضافة إلى ٩ ٪ من المبانى غير صالح تماما .

كما أن هناك عدد من المدارس غير مزودة بالكهرباء تبلغ ثلث عدد المدارس تقريبا [٤] ، و نقص الصيانة لا يؤدى فقط إلى الهبوط بالعملية التعليمية لكنه يضيع موارد ثمينة وهى عمر المبنى ، و يزيد من استهلاك المبانى الصالحة حيث تستغل فى تعدد الفترات فليس من المعقول استخدام مبانى غير صالحة أو مبانى غير مزودة بالكهرباء للفترات المسائية.

---

[١] مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى : **اقتصاديات التعليم الاساسى** ، مرجع سابق ، ص٧٧

[٢] -وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى : **الاحصاء الاستقرارى للسنوات ٨٢/٨٣-١٩٨٨/٨٧** (بيانات مجمعة).

[٣] جاك حلاق: **الاستثمار فى المستقبل** ...مرجع سابق ص١١٦

[٤] ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الآلى:**مدى ملائمة المبانى المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الاساسى فى مصر :دراسة احصائية** / اعداد سمير لويس ، القاهرة ٦٨٩١ ، ١٢١ص +٢٧ جدول ،صص ١٤ -٩٣

ويؤكد خبراء المعونة الفنية للتعليم الأساسى انه حتى المدارس الجديدة مهملة وذات نوعية رديئة ، نتيجة التنفيذ المقيد بالمبالغ المتاحة ، كما أن بعض المدارس ليست فى المكان الملائم من حيث أنها ليست فى مركز المنطقة التى تقوم بخدمتها وبدون وسيلة للمواصلات العامة ،ومعظمها ذات مساحات صغيرة وذات أفنية صغيرة جدا وحيث أن مناهج التعليم الأساسى وخاصة الزراعة تتطلب تواجد أقفاص للحيوانات وحدائق مما يخلق مشكلة بالنسبة بالمدارس ذات المساحات الضيقة ولا يوجد مكان لعمل أية توسعات، و ذلك بالإضافة إلى أن المدارس الجديدة لا تتفق مع المعايير القياسية لوزارة التربية والتعليم فمثلا حجم الفصل محدد بواقع ١,٢ متر للطالب- وهذا اقل من الحد الأدنى المقبول لإدخال الطرق الحديثة بالتعليم - فإن الفصول بهذه المدارس تبلغ حوالى ٠،٩ مترا للتلميذ بدلا من ١،٢مترا للتلميذ ،وغير مجهزه بأماكن للورش، كما أن الأثاث فى حالة يرثى لها ونظام المقاعد غير مناسب لبرنامج التعليم الأساسى حيث لابد ان تكون له صفة المرونة فى ترتيبه ليمكن التلميذ ان يدرس بمفرده أو مع مجموعات مختلفة الأعداد ، كما أن الورش فى حالة سيئة والتجهيزات غير كافية ومساحة الورش محدودة وتجهيزات المعامل فقيرة جدا ، كما أن قلة الأفنية تعوق برنامج التربية الرياضية خاصة وان التعليم الأساسى يعطى أهمية لهذه الناحية[١]

وكان تقلص اليوم الدراسى وما استتبعه من إهمال للأنشطة التربوية قد افقد فلسفة التعليم الأساسى مضمونها ، حيث أصبحت المجالات العملية مجرد حصص تؤخذ فى داخل الفصل ويمتحن فيها نظريا ، ويرجع ذلك إلى أن المبانى لم تبن أساسا لتنفيذ أسلوب التعليم الأساسى مستقبلا أو لتنفيذ أسلوب مشابه بحيث يمكن تطويع المبنى ليلائم التعليم الأساسى[٢]

وقد انتبهت السياسات لهذه الحالة التى وصلت إليها الأبنية التعليمية عام ١٩٨٥ ولهذا قررت وضع برنامج لتدعيم المبانى المدرسية يسير فى ثلاث محاور :

- **المحور الأول :الاستفادة من تمويل الجهود الذاتية** : وذلك عن طريق تبرع المواطنين بأراضى البناء وجزء من التكلفة وتقوم المحافظات والوزارة بتغطية ما تبقى من التكاليف فى حدود الميزانية،
- **المحور الثانى :الاستفادة من التمويل الأجنبى** : تستمر الوزارة فى اتفاقياتها مع هيئة التنمية الدولية فى برنامج تدعيم التعليم الأساسى مع أحداث بعض التغييرات فى بنود الاتفاقية بحيث يوجه اكبر مبلغ ممكن لعمليات الإحلال فى المدن.

المحور الثالث :تمويل الدولة : وضع برنامج لكى ينفذ خلال عشر سنوات ، يتضمن إنشاء مدارس الإحلال كلها بواقع ٤٠٪ للسنوات الخمس الأولى و ٦٠٪ للسنوات الخمس التالية والمقترح إنشاؤه من مدارس لالغاء الفترات خلال السنوات العشر حسب أولويته ، وترميم وإصلاح كل المدارس التى يلزم إصلاحها والمدارس التى تنقصها كهرباء والمدارس التى تنقصها مياه جارية والمدارس التى تنقصها المرافق الصحية على أن يتم هذا فى الخمس سنوات الأولى من البرنامج، وقد صدرت عدة إجراءات لضمان تنفيذ هذا البرنامج وهى : إنشاء هيئة قومية للأبنية التعليمية كى تتولى وضع السياسة العامة إلى تتبعها الدولة سواء بالنسبة للتمويل أو للحصول على الأراضى اللازمة للمدارس أو لوضع التصميمات والمواصفات والرسومات للأبنية والتعاقد عليها [٣]

---

[١] مشروع المعونة الفنية :**تصميم مدارس التعليم الاساسى** ..... ، مرجع سابق صص ٢٠ ، ٨٢ - ٩٠

[٢] سمير لويس : **تقويم فعالية استخدام الاجهزة والمعدات بمدارس التعليم الاساسى** ، **ندوة التجديد التربوى فى مصر ١٩٨٨** ، صص١٣٣ ١٣٤

[٣] وزارة التربية والتعليم :**السياسة التعليمية فى مصر ، يوليو١٩٨٥** ، مرجع سابق ، صص٢٥ ٢٦ . .

وفى نهاية الخطة تم بناء ١٧٢١ مدرسة ، ووصل عدد الفصول الجديدة الى٥٦١٣٢ فصلا ولكن هذه الزيادة فى المدارس والفصول لم تواكب هذا العدد الضخم من المقيدين والمستجدين ، وترجع هذه الزيادة فى عدد المقيدين إلى انخفاض نسب النجاح عام ٨٨/٨٧ حيث لم تتعد ٧٠٪ فى حين انه فى بداية الخطة عام ٨٢/ ٨٣ وصلت نسبة النجاح إلى ٨٨٪ ، وكان هذا عبئا كبير ورثته الخطة الخمسية (٨٧- ٩٢).

٢-قصور المقررات الدراسية:

عند إقرار صيغة التعليم الأساسي فى مرحلة الإلزام تضمنت أهداف المناهج تنمية المهارات اليدوية والثقافة المهنية التي تتمثل فى المجالات العملية ،ومحاولة ربط المناهج بالبيئة عن طريق مقرر المشاهدات الطبيعية ومقررات المواد الاجتماعية والعلوم [١]

وكان من المفروض أن تتم صياغة مقررات ملائمة لمتطلبات هذه الصيغة ولكن ذلك لم يتم، حيث تم إضافة بعض التعديلات الضئيلة إلى مقررات الثقافة العامة التى كانت قائمة قبل تجريب التعليم الأساسى ،فى حين ان صياغة المجالات العملية تمت على أساس دراسات عاجلة ثم أضيفت إلى خطة الدراسة .

مما أدى إلى انفصال الناحية النظرية عن الناحية التطبيقية مع توجيه الاهتمام الى الناحية النظرية فقط حيث كان الإعداد لمواصلة التعليم فى المراحل التعليمية الأعلى الهدف الأساسى الذى يكاد يطغى على الإعداد للحياة المنتجة -ولعل ذلك يرجع إلى النظرة المتدنية للناحية الفنية والمهنية التى ترجع فى جذورها إلى قدماء المصريين وتوارثتها الأجيال- بالإضافة إلى سوء حالة كثير من الأبنية وقلة التجهيزات والإمكانات اللازمة للناحية التطبيقية مع قلة المعلمين الأكفاء المتخصصين فى الناحية العملية ، مما أدى إلى فقدان التفاعل بين المقررات الدراسية والحياة الاقتصادية بمتطلباتها المختلفة فهى لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الزراعية والصناعية والتجارية والفنية ولا تعنى بتكيف محتوياتها مع
المهن والتخصصات الجديدة التى تحتاجها البلاد فهناك فجوة كبيرة بين ما يعلم فى مدارس التعليم الأساسى وبين احتياجات المجتمع المتغيرة [٢]

ذلك بالإضافة إلى ان الأهداف الإجرائية للمجالات العملية قد تجاهلت تماما المفهوم التكنولوجى، والأنشطة التكنولوجية مبنية على استغلال المصادر المعرفية والمها ريه من المقررات الأخرى من المنهج

---

١ المركز القومى للبحوث التربوية :**تطور التربية والتعليم خلال ..١٩٨١/١٩٨٢ ١٩٨٣/١٩٨٤** ، مرجع سابق ص٥١

٢ شاكر محمد فتحى : مغهوم وصيغ التعليم الاساسى :دراسة تحليلية مقارنة ، **دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر :الواقع والمستقبل** ..مرجع سابق ، صص٢٩ ٥٩

مثل الرياضيات والعلوم والفنون والتصميم والاقتصاد ....، وتتمثل الأهداف العامة لتدريس مادة التكنولوجيا فى "إعداد التلميذ ليعايش عصره ،وليكون منتجا فى المجتمع ،مدركا لقدراته ،متعايشا مع بيئته ، مقدرا للعمل وقيمته "[١]، والجدير بالذكر ان تطبيق التعليم الأساسى فى مصر واكبه مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الأفريقية عام ١٩٨٢ وكانت من أهم توصياته "ان العلم والتكنولوجيا هما أساس التصنيع ولابد من توجيه هذا التعليم نحو الحل العملى لمشكلات البيئة المحيطة بالتلميذ مباشرة ، كما أكد الخبراء على ضرورة البدء فى تعليم العلوم والتكنولوجيا منذ مرحلة التعليم الابتدائى ،وعلى ضرورة التقريب بين مؤسسات التعليم وعالم الصناعة كى يلمس التلاميذ التطبيقات العملية للعلم والتكنولوجيا بأنفسهم[٢] ."

كما أوصت المجالس القومية فى عام ١٩٨٧ "انه لابد من تضمين المناهج الدراسية فى التعليم الأساسى بعض الأسس الضرورية لفهم الموضوعات التكنولوجية وعلى سبيل المثال قراءة الرسم الهندسى" [٣]، وكانت ضآلة المبالغ المخصصة لتلك الدراسات وضآلة نصيب التلميذ الواحد على مدار السنة وعدم توفر الأدوات والعدد ،او توافرها مع تعطلها عن الاستخدام خوفا من تلفها أو عدم القدرة على تشغيلها ،قد اضعف الهدف التربوى الذى أدخلت من اجله هذه المجالات فى التعليم الأساسى [٤].

وقد حاولت الوزارة عام ١٩٨٥ تدارك هذه السلبيات فعملت على تشكيل لجان خاصة لتطوير المناهج الدراسية لنوعيات التعليم المختلفة ، على أن تطبق المناهج الجيدة فى الصفوف الأول والثانى والرابع والسابع من التعليم الأساسى عام ٨٦/ ٨٧ ،الصف الخامس والثامن عام ٨٧/٨٨ والصف السادس والتاسع عام ٨٨/٨٩ [٥]، وكان من المفروض ان تجرب هذه المقررات الدراسية ميدانيا على نطاق ضيق قبل تعميمها لمعالجة ما قد يسفر عنه التجريب غير ان هذا التجريب لم يتم ![٦]

٣-عدم توافر القوى البشرية المدربة:

كانت تقديرات أعداد المعلمين الجدد للفصول الجديدة اكبر من الزيادة المتوقعة فى عدد الفصول ، حيث قدرت الخطة ان يكون عدد المعلمين الجدد فى المرحلة الابتدائية: ٢٥٣,١١ إحلال و ١٢,٥١٨ملء فراغات و ٣٠,٤٣٠ فصول جديدة ، بالإضافة الى ان الخطة لم تضع فى حساباتها مدرسى المواد للصفين الخامس والسادس على الرغم من ان هناك نقصا كبيرا أدى إلى اشتراك ٨,٩٣٪ من النظار ٩٩,٣٪ من وكلاء المدارس بالتدريس ، حيث بلغ العجز فى عدد المعلمين فى الحلقة الابتدائية ٢٤٤٧٩ مدرسا ومدرسة فى العام الدراسى ٨٤/ ١٩٨٥ [٧].

---

١ سلامه صابر محمد العطار: **رؤية جديدة لاهداف التعليم الاساسى فى ضوء الواقع المصرى والتحدى** العالمى ، دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر :الواقع والمستقبل ..مرجع سابق ، صص ١٠٠ -١٠٢

ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : **تقرير وفد مصر بشأن مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الافريقية (هارارى ٦/٢٨ الى ١٩٨٢/٧/٣)** ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، صص٩_١٠

٣ المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الرابعة عشرة ، مرجع سابق ، ص٢٢٠

٤ مشروع المعونة الفنية : **تنظيم وإدارة التعليم الاساسى** ....مرجع سابق ص٤٧

٥ وزارة التربي والتعليم : **السياسه التعليمية فى مصر ١٩٨٥** ...مرجع سابق صص٣٣ ، ٣٤

٦دراسات فى تطوير التعليم ، **لجنة التحسين الكيفى وتحديث التعليم**..مرجع سابق ، ص٥٦

ا كاديمية الانماء التربوى :لتقرير رقم (٨)**تنظيم وادارة التعليم الاساسى** ..مرجع سابق ص٤٤

أما بالنسبة للإعدادى فقدرت أعداد المعلمين الجدد ٢٢١,٢٨ معلما منهم ١٥٥,٦ إحلال وهذا قد يلبى الخدمات المطلوبة لزيادة عدد المقيدين فى هذه المرحلة ، ولكن من جهة أخرى يلاحظ أن ٣٨٪من النظار و٤٥,٦٪ من الوكلاء يقومون بالتدريس بما يشير إلى نقص هيئات التدريس فى المدرسين والمدرسين الأوائل ، ويرجع هذا لنظام الترقى الذى يجعل الحد الأدنى للبقاء فى وظيفتى المدرس والمدرس الأول ٦+٢ =٨ سنوات حيث يرقى لوظيفة وكيل مدرسة يكلف بتدريس ما يعادل ٥٠٪ من نصاب المدرس أى أن النظام يفقد نصف طاقة مدرس لم يجاوز ثلث أو نصف حياته الوظيفية [١]

كان هذا بالنسبة لسياسة توفير الأعداد اللازمة لمعلمى التعليم الأساسي التى جانبها التوفيق بسبب زيادة أعداد المعلمين الجدد مع نقص مدرس المواد مما أدى إلى الاضطرار للاستعانة بالنظار ووكلاء المدارس ، وقد أخل ذلك بإدارة مدارس التعليم الأساسي .

أما بالنسبة للتوفير الكيفى لمعلم التعليم الأساسي فقد صدر قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ ليعلن تعميم تجربة التعليم الأساسى ، وان دور المعلمين ستتولى إعداد معلمى الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسى ، كما تعتبر مراكز للدراسات والتجريب فى مجال التعليم الأساسى بالتعاون مع كليات التربية ، كما تتاح لخريجيها فرصة الالتحاق بكليات التربية ، وذلك إلى أن تتوفر لوزارة التربية والتعليم الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين تأهيلا تربويا عاليا للتدريس بمرحلة التعليم الأساسى.[٢]

وكانت نتيجة تطبيق صيغة التعليم الأساسي دون الاستعداد الكافى لها أن مصادر إعداد معلم المواد الثقافية للحلقة الأولى من التعليم الأساسى تختلف عن مصادر إعداد معلم المواد الثقافية للحلقة الثانية ،كما أن تدريس المجالات العملية بالحلقة الأولى كان يقوم به الحاصلون على دبلوم المعلمين والمعلمات وأيضا الحاصلون على دبلوم المدارس الفنية بصفة عامة .

أما المجالات العملية بالحلقة الثانية فتولى تدريسها فئات عديدة منها خريج المدرسة الصناعية وخريج كلية الفنون التطبيقية وخريج كلية التربية الفنية وكذلك خريج المعهد الفنى الصناعى لتدريس المجال الصناعى، ويتولى خريج المدرسة الثانوية الزراعية تدريس المجال الزراعى ويتولى خريج المعهد الفنى التجارى تدريس المجال التجارى ،وتتولى خريجات كلية الاقتصاد المنزلى تدريس مجال الاقتصاد المنزلى[٣].

وكانت معظم هذه المؤهلات بما فيهم خريجى دور المعلمين دون مستوى الكفاءة التى تضمن القيام بالعمل المدرسى و تدريس المادة العلمية واستخدام الوسائل التعليمية والأنشطة [٤] .

وفى عام ١٩٨٨ صدر القرار الوزارى رقم (٢٤)بتصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات وتوقف القبول بالصف الأول اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ بناء على توصيات العديد من الدراسات والمؤتمرات التى أكدت على ضرورة توحيد مصادر إعداد المعلم، وذلك بأن يعد الجميع على مستوى جامعى تربوى ، ولهذا فقد تم قصر إعداد المعلمين والمعلمات الجدد على شعب خاصة لإعداد معلم المرحلة

---

[١] اكاديمية الانماء التربوى: تقرير اذن العمل رقم(٣)**اقتصاديات التعليم الاساسى** ..مرجع سابق صص ٤٥ ، ٧٨

[٢] **قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١** المادة (٤٧)

[٣] شكرى عباس ، محمد جمال الدين نوير: **التعليم الاساسى فى جمهورية مصر العربية:دراسة حالة** ،، الجيزة، مركز التنمية البشرية والمعلومات ١٩٨٧ ، صص١٤٢ ١٤٣

[٤] سعيد جميل سليمان :اعداد معلم التعليم الاساسى وتدريبه فى مصر ، **التعليم الاساسى فىمصر:الواقع والمستقبل** .. مرجع سابق ، صص٢٥٧ -٢٥٨

الابتدائية تنشأ بكليات التربية [١]

ولكن نقل مسئولية إعداد المعلم من دور المعلمين إلى الجامعات والمعاهد العليا دون التعرف على الدروس المستفادة من دور المعلمين كانت له عد سلبيات من أبرزها :

١.خلو كليات ومعاهد التربية من المدارس التجريبية التى كانت ملحقة بدور المعلمين والمعلمات مما سيؤثر على ممارسة التربية العملية فى هذه الكليات.

٢.أن برامج الكليات والمعاهد لا تسير على نمط واحد فبعضها يخرج معلم مادة ، والأغلبية تخرج معلم مادة وفصل ، والبعض الآخر يخرج معلم مادتين فى آن واحد.

٣.أن إعداد معلم الفئات من الموهوبين والمعاقين لم ينل حقه فى نظم الإعداد[٢].

٤.أن قسم التعليم الابتدائى فى كليات التربية يقبل مستويات الطلاب الأقل مقارنة بزملائهم من الأقسام الأخرى .

٥.ضعف وقصور نظام التربية العملية، حيث هناك نقص شديد فى هيئة التدريس بكليات التربية لتوجيه الطلبة فى التربية العملية بالإضافة ألى النقص فى الوسائل والأنشطة المصاحبة للعملية التعليمية مثل أندية العلوم والمكتبات والمعامل [٣]

أما بالنسبة لتدريب المعلم وتأهيله فقد طرحت الخطة الخمسية (٨٢-٨٧) برنامج تأهيل معلمى الحلقة الأولى للمستوى الجامعى وتعادل مدة الدراسة فى البرنامج أربع سنوات جامعية تدخل ضمن برامج الجامعة المفتوحة الذى طبق بدءا من العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ وقد وصل عدد المراكز التى يتم فيها التأهيل فى العام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ إلى ٣٢ مركزا ووصل عدد الدارسين فى نفس العام إلى حوالى ٤٢،٠٠٠ دارس مسجلين فى إحدى عشرة كلية من كليات التربية[٤] .

وقد واجه المشروع عدة سلبيات من أهمها:

١.أن الكتب وضعت بصورة سريعة، ولم تراع مبادئ التعليم البرنامجى عند إعدادها، كما ينقصها تحديد الأهداف التربوية العامة للبرنامج كما أنه لم تراع حاجات وميول واهتمامات المتعلمين عند تنظيم المحتوى.

٢.عدم توفر القوى البشرية المؤهلة تأهيلا أكاديميا للمساهمة فى التأهيل الجيد للمعلمين.

٣.أن فكرة وفلسفة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد غير واضحة فى أذهان المعلمين والمشرفين على المراكز.

٤.هناك عدة معوقات تتصل بالدارسين مثل : عدم التفرغ للدراسة نظرا لكثرة الأعباء التدريسية- كثرة المواد الدراسية المخصصة لكل فصل ، تكرار بعض موضوعات الدراسة - تأخير تسليم الكتب الدراسية.

---

[١] عبدالفتاح أحمد جلال ، فتحية على البجاوى : **اعداد وتدريب المعلمين فى ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم** ، ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٩٤، ص ص٢٧ ٢٨

[٢] عبدالفتاح أحمد جلال : **نحو تطوير التعليم الابتدائى** ، مرجع سابق ص٢٦

[٣] عبدالفتاح أحمد جلال ، فتحية على البجاوى : **اعداد وتدريب المعلمين فى ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم** ، مرجع سابق صص٢٠٢ ٢٠٦

[٤] ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للتوثيق والمعلومات :**تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٨٦ ١٩٨٨ ، القاهرة** ، ١٩٨٩ ، صص٨٣ ٨٤

ثانيا: الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧- ١٩٩١/٩١:

تعتبر هذه الخطة هى الخمسية الثانية في إطار خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ عام ١٩٨٣/٨٢- ٢٠٠٢/٢٠٠١.

وكانت أهم أهداف الخطة هى :

١-زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى.

٢-دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية وذلك عن طريق إتاحة القدر المناسب من الاستثمارات لهذه البنية.

٣- تحقيق التوازن السكانى والمكانى

و استهدفت الخطة رفع مستوى وقدرات الإنسان المصرى باعتباره العنصر الفعال فى زيادة الإنتاج وتحقيق الاستثمار والاستخدام الأمثل للموارد البشرية عن طريق :

أ- -توجيه مجالات التعليم والتدريب إلى رفع قيمة وقدرات الإنسان المصرى عمليا ، بما يخدم رفع إنتاجيته وزيادة الإنتاج المصرى.

ب- -ربط تخطيط التعليم والتدريب باحتياجات الجهاز الإنتاجي فى الدولة من المهارات والخبرات البشرية.

ج- الاهتمام بالموارد البشرية من مختلف الجوانب التى تؤدى إلى تحقيق رفع قدرات وإنتاجية الأفراد بحيث يتحقق أقصى قدر من الإنتاج.

وقد ركزت الخطة على التدريب كمكمل لجهود التعليم لجعل القوى العاملة ملائمة لمتطلبات التنمية فى إطار التقدم الكبير فى العلوم ودخول التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الإنتاج والخدمات وتعدد التخصصات وارتفاع مستوى المهارات المطلوبة -ويدل ذلك على عدم موائمة مخرجات التعليم خلال الفترة السابقة لمتطلبات التنمية -.

وقد نبهت خطة التنمية إلى أنه يتوقع تزايد حجم السكان فى سن التعليم من سن ٦-٢٤ خلال فترة الخطة بواقع ١٣,٤٪ من سنة الأساس ١٩٨٧/٨٦ ،وان هذا سوف يكون عبئا على أجهزة التعليم والتدريب خلال الخطة.

أسس الخطة القومية للتعليم :

وفى ضوء الاعتبارات السابقة أعدت الخطة القومية للتعليم على أساس:

- -احتياجات سوق العمل الفعلية من المهن والتخصصات المختلفة.
- -تعديل مناهج الدراسة لتكون اكثر انعكاسا لخدمة أهداف التنمية.
- -تطوير وتحديث طرق التدريب بحيث تؤدى إلى تدعيم التعليم الذاتى.
- -المشاركة الإيجابية للدارس فى عملية التدريس.
- -التوسع فى برامج التدريب الميدانى.
- -إعطاء المزيد من الاهتمام للتعليم الأساسى للذكور والاناث مع التركيز على التعليم الفنى[1].

٥..- عدم توفر الورش والمعامل اللازمة لإجراء الجانب العملى من الدراسة - عدم قدرة الدارسين على الدراسة بمفردهم[١].

ومما سبق يتضح أن إعداد المعلم وتدريبه قد لقى اهتماما بالغا من مشروع الخطة ولكن لوحظ غياب الخطة المتكاملة التى تحدد الأعداد والتخصصات اللازمة لمدارس التعليم العام والفنى مما أدى إلى وجود عجز كبير فى الخريجين فى بعض التخصصات كاللغة العربية والدين واللغات والمواد الفنية والعملية ، مما تسبب فى عدم مقابلة احتياجات المدارس من هذه النوعيات والالتجاء إلى تعيين غير المؤهلين لمهنة التدريس مع وجود فائض فى بعض التخصصات[٢]، كما أن البرامج التى وضعت لرفع مستوى معلم التعليم الأساسي سواء عن طريق الإعداد أو التأهيل للمستوى الجامعى قد شابتها العديد من السلبيات نتيجة التسرع فى التنفيذ بدون استعداد كاف.

وكانت نتيجة السلبيات السابقة ان الظروف التى يتعلم فيها تلميذ التعليم الأساسى هى عام دراسى قصير ٣٠ أسبوعا فقط ، ويوم مدرسى يتراوح ساعاته بين ٣,٥ أربع ساعات حيث ان ٥٠٪ من المبانى تعمل فترتين أو اكثر ، بالإضافة إلى فصول مزدحمة ومعلمين غير مؤهلين ومناهج طويلة ،وعلى أساس ذلك يمكن القول أن عددا كبيرا من طلاب التعليم الأساسى يتعلمون تحت ظروف لا يتوفر فيها الحد الأولى للتعليم المنتج .

وهذا الموقف لا يشكل خسارة كبيرة للطالب المتوسط ولكنه خسارة كبيرة للطالب الموهوب ، حيث أن هذه الظروف تعمل على إعاقة الطاقات الكامنة لدى الطلاب الموهوبين.

كما يؤثر على الطلاب بطيئى التعلم لان قصر الوقت المخصص للتعليم وازدحام الفصول يحول بين المعلم وبين توجيه قدر كاف من التعليم العلاجى الضرورى لهذه الفئات .

وإذا كانت الاستجابة لهذه المشكلة هى إتاحة الفرصة للإعادة بسبب الرسوب ابتداء من الصف الثانى الابتدائى فتلك وسيلة غير فعالة لحل هذه المشكلة لأنها لا تعالج مشكلات التعلم التى يعانى منها الطالب ، كما أن الطالب يعيد دراسة المنهج كله حتى المواد التى نجح فيها بالإضافة إلى عزل الطالب
عن باقى أصدقائه وشعوره بالإحباط لأنه موصوم بأنه من الراسبين الفاشلين[٣] بالإضافة إلى ذلك فإن وجود الأطفال الذين يعيدون السنة فى الصف الثانى والصف الرابع يعنى أن هذين الصفين مكدسان بصفة خاصة وهذا ضد التعليم العلاجى، كانت هذه من أهم أسباب التسرب فى الصفوف الأولى حيث أن آباء الأطفال الراسبين يخرجونهم من المدرسة بالرغم من القيود على الحضور فى قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ [٤].

---

[١] نجوى يوسف جمال الدين : **تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر** ، رسالة دكتوره غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، صص١٤٣ ١٤٨

[٢] المجالس القومية **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى** .. مرجع سابق ، الدورة الرابعة عشرة ، صص ٩٣ ٩٤

[٣] مشروع المعونة الفنية: ترجمة تقرير اذن العمل رقم (٣) **اقتصاديات التعليم الاساسى**.. مرجع سابق صص٧٤ ، ٧٥

[٤] ج.م.ع ،وزارة التخطيط والتعاون الدولى :**الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول ١٩٨٨/٨٧** ، مرجع سابق ص٨٦

ثانيا: الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧- ١٩٩١/٩١:

تعتبر هذه الخطة هى الخمسية الثانية في إطار خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ عام ١٩٨٣/٨٢- ٢٠٠٢/٢٠٠١.

وكانت أهم أهداف الخطة هى :

١-زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى.

٢-دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية وذلك عن طريق إتاحة القدر المناسب من الاستثمارات لهذه البنية.

٣- تحقيق التوازن السكانى والمكانى

و استهدفت الخطة رفع مستوى وقدرات الإنسان المصرى باعتباره العنصر الفعال فى زيادة الإنتاج وتحقيق الاستثمار والاستخدام الأمثل للموارد البشرية عن طريق :

أ- -توجيه مجالات التعليم والتدريب إلى رفع قيمة وقدرات الإنسان المصرى عمليا ، بما يخدم رفع إنتاجيته وزيادة الإنتاج المصرى.

ب- -ربط تخطيط التعليم والتدريب باحتياجات الجهاز الإنتاجي فى الدولة من المهارات والخبرات البشرية.

ج- الاهتمام بالموارد البشرية من مختلف الجوانب التى تؤدى إلى تحقيق رفع قدرات وإنتاجية الأفراد بحيث يتحقق أقصى قدر من الإنتاج.

وقد ركزت الخطة على التدريب كمكمل لجهود التعليم لجعل القوى العاملة ملائمة لمتطلبات التنمية فى إطار التقدم الكبير فى العلوم ودخول التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الإنتاج والخدمات وتعدد التخصصات وارتفاع مستوى المهارات المطلوبة -ويدل ذلك على عدم موائمة مخرجات التعليم خلال الفترة السابقة لمتطلبات التنمية -.

وقد نبهت خطة التنمية إلى أنه يتوقع تزايد حجم السكان فى سن التعليم من سن ٦-٢٤ خلال فترة الخطة بواقع ١٣,٤٪ من سنة الأساس ١٩٨٧/٨٦ ،وان هذا سوف يكون عبئا على أجهزة التعليم والتدريب خلال الخطة.

أسس الخطة القومية للتعليم :

وفى ضوء الاعتبارات السابقة أعدت الخطة القومية للتعليم على أساس:

- -احتياجات سوق العمل الفعلية من المهن والتخصصات المختلفة.
- -تعديل مناهج الدراسة لتكون اكثر انعكاسا لخدمة أهداف التنمية.
- -تطوير وتحديث طرق التدريب بحيث تؤدى إلى تدعيم التعليم الذاتى.
- -المشاركة الإيجابية للدارس فى عملية التدريس.
- -التوسع فى برامج التدريب الميدانى.
- -إعطاء المزيد من الاهتمام للتعليم الأساسى للذكور والإناث مع التركيز على التعليم الفنى[١].

وقد سبق هذه الخطة مؤتمر لتطوير التعليم كان شعاره "أمة لها مستقبل " لإقرار استراتيجية تطوير التعليم التى وضعتها الوزارة بناء على توجيهات رئيس الجمهورية بإعادة النظر الشامل فى سياسة التعليم فى مختلف مراحله من اجل تحقيق التنمية الشاملة ومواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات القرن الواحد والعشرين [٢].

وقد حددت الاستراتيجية أهداف التعليم لمواجهة المستقبل فى ضوء المبادئ الدستورية التى تحكم التعليم فى مصر كما يلى:

- أولا: التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل .

---

[١] -المرجع السابق صص١١٦- ٤١٠

[٢] -احمد فتحى سرور :**استراتيجية تطوير التعليم فى مصر** ..مرجع سابق ص٥

- ثانيا: إقامة المجتمع المنتج : عن طريق تغيير أنماط التعليم ومحتواه ووسائله.
- ثالثا: تحقيق التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) .
- رابعا: إعداد جيل من العلماء.

وكانت المحاور التى اعتمدت عليها الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف هى:

١- محاور عامة لجميع مراحل التعليم:

- **أولا:** زيادة فعالية ديمقراطية التعليم.
- **ثانيا:** التوسع فى التعليم الفنى والارتقاء بمستواه.
- **ثالثا:** حسن إعداد المعلم وتأهيله.
- **رابعا:** توفير التمويل اللازم للتعليم بجميع مراحله.
- **خامسا:** زيادة فعالية الإدارة التعليمية والجامعية.

٢- محاور خاصة بالتعليم العام:

سادسا :الارتفاع بالمستوى الكيفى للتعليم العام. من خلال تطوير السلم التعليمى ومحتوى التعليم والامتحانات

سابعا: الارتفاع بمستوى الثانوية العامة [١]

وقد عملت الوزارة على إحياء بعض الهيئات وإنشاء هيئات جديدة لاستقرار هذه السياسة ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية وهذه الهيئات هى:

-١المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى -٢-المجلس الأعلى للجامعات . -٣- المجلس الأعلى للمعاهد.

-٤-المجلس الأعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى. -٥-اللجنة الدائمة لسياسة تطوير المناهج .

-٦- المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوى وله فروع فى كل المحافظات. -٧ -المجلس التنفيذى للمشروع القومى لإدخال الكمبيوتر فى التعليم.

واتساقا مع سياسة تطوير التعليم واستراتيجيته ومنطلقاتها و الأهداف العريضة للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تم وضع مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ " مع الحرص على ألا تشكل عبئا على الاقتصاد القومى"[٢].

مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١.

أولا: -أهداف الخطة الخمسية الثانية للتعليم العام: هدفت الخطة الثانية للتعليم العام إلى:

(١) تأصيل البعد الاجتماعى للتعليم بإتاحة فرص متكافئة لجميع المواطنين للحصول على تعليم أساسى مناسب.

(٢) التكوين المتكامل للفرد من خلال ربط التعليم بالعمل وإدخال المناهج العملية فى مراحل التعليم الأساسى وربطها باحتياجات البيئة وخاصة فى المناطق العمرانية الجديدة.

(٣) تطوير وتحديث التعليم ورفع كفاءته والاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتاحة والحد من الفقد والإهدار فى العملية التعليمية.

(٤) بث القيم الروحية والسلوكية والتربوية فى نفوس النشء لتكون أساسا لسلوكهم مستقبلا وتأصيل القيم الوطنية والاعتزاز بالوطن.

---

[١] -المرجع السابق ص١١٤

[٢] -ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : **مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر ١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٢/١٩٩١: المجلد الاول الاطار العام للخطة** ،(دون مكان) ، (دون تاريخ)،١٠٨ص. صص٥،١٠

(٥) سد منابع الأمية باستيعاب شبه كامل لجميع الملزمين فى التعليم ومعالجة ظاهرة التسرب مع تكثيف برامج تعليم الكبار ومحو الأمية بالاشتراك مع الشركات والهيئات التنظيمية والشعبية

وضمت الخطة عدة برامج عامة تندرج تحتها برامج فرعية لتحقيق أهداف الاستراتيجية وتمثلت فى البرامج التالية:

أ- زيادة فعالية ديمقراطية التعليم:

ولتحقيق هذا الهدف أدرجت الخطة المشروعات التالية بالنسبة للتعليم الإلزامى:

١-**توفير المبانى المدرسية** واقترحت الخطة لتحقيق ذلك البدائل التالية:-

- **البديل الأول** :يهدف إلى إلغاء الفترة الثانية والثالثة وتخفيض الكثافة إلى ٤٠ تلميذا للفصل الواحد ،وتبلغ تكلفته ٨٤٨،٨ مليون جنيه.
- **البديل الثانى** : يهدف إلى إلغاء الفترة الثالثة وتخفيض الكثافة إلى ٤٠ تلميذ /فصل وتبلغ تكلفته ٦٧٣،٤ مليون جنيه.
- **البديل الثالث** : يهدف إلى إلغاء الفترة الثالثة دون تخفيض كثافة الفصل وتبلغ تكلفته ٢٥٥ مليون جنيه ، وقد اختارت الخطة البديل الثانى لإنشاء ٣٨٢١٣ فصل بالتعليم الأساسى لتحقيق الأهداف سابقة الذكر.

٢- **العناية بالموهوبين والمتخلفين والمتأخرين دراسيا:** ولتحقيق ذلك أدرجت الخطة مشروعا لدراسة إمكانية فتح فصول دراسية للتلاميذ المتأخرين أو مدارس خاصة لهم ، تساهم الوزارة فى مشروع المتأخرين بالقيام بدراسة مسحية للتعرف عليهم وحصرهم تمهيدا لفتح الفصول الخاصة بهم ، أما الموهوبون فسوف يقوم مركز تطوير المناهج الدراسية هذا الموضوع ورعايته ، ثم تساهم المحليات والمؤسسات الخيرية وأولياء الأمور فى تمويل هذه المدارس.

ب- تعديل السلم التعليمى : قررت الخطة أن هذا المشروع يهدف إلى إحداث تغيير جذرى فى بنية النظام التعليمى تمكنه من تحقيق النقلة النوعية المطلوبة فى المرحلة القادمة من مراحل إصلاح وتطوير التعليم والرامية إلى ربط التعليم بالتنمية وخفض تكلفته ورفع كفاءة مخرجات النظام التعليمى من القوى العاملة القادرة على الإنتاج والإبداع.

جـ-إعداد المعلم وتأهيله:

ركزت الخطة على تدعيم وزيادة فعالية جهاز التدريب أثناء الخدمة لرفع كفاءة المعلم ، وتوحيد مصادر وإعداد المعلم ،تأهيل معلم التعليم الابتدائى وتطوير دور المعلمين والمعلمات ، كما أولت الخطة عناية خاصة لتدريب معلمى اللغة الإنجليزية حيث تتوافر فرص المعونة من المجلس البريطانى ووكالة التنمية الأمريكية ، وذلك من خلال التدريب اللامركزى لمعلمى اللغة الإنجليزية ،وإنشاء شبكة معلومات لتدريب معلمى اللغة الإنجليزية ، وإنشاء مركز تطوير اللغة الإنجليزية .

د- زيادة فعالية الإدارة التعليمية:

تضمنت الخطة مشروعا قوميا لإدخال الحاسب الآلى فى الإدارة التعليمية وربط الوزارة بالإدارات التعليمية فى المحافظات لتخزين وتبادل واسترجاع المعلومات الخاصة بالتعليم والمعلومات الإدارية الأخرى.

واستهدفت الخطة أيضا تدريب القيادات التربوية العليا والقائمين بعمليات التنظيم والإدارة والتخطيط التربوى .

ولتحقيق أداء افضل فى الإدارة التعليمية عملت الخطة على مساهمة البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى القيام بدراسة لإعادة تنظيم العمل بالوزارة ودراسة هيكلها التنظيمى فى إطار الأجهزة المنتظر إنشاؤها كجهاز التخطيط ومؤسسة الأبنية التعليمية.

هـ - الارتفاع بالمستوى الكيفى للتعليم:

تضمنت الخطة عدة مشروعات لتحسين نوعية التعليم من هذه المشروعات:

(١) إنشاء مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية.
(٢) إنشاء التجهيزات المعملية والوسائل التعليمية.
(٣) تدعيم إنتاج الكتاب المدرسى والجامعى.
(٤) التوسع فى مدارس اللغات التجريبية.
(٥) تطوير المركز القومى للبحوث التربوية.
(٦) مشروع رعاية الطلبة الفائقين.
(٧) تطوير نظام التدريب التربوى والامتحانات.
(٨) التعلم الذاتى وتنمية المواهب المهارية والخدمة المكتبية وتشمل:

إنشاء ٢٥٠٠ مكتبة متكاملة، تزويد ٢٥٠٠ مدرسة بمكتبات فصول ودواليب لحفظ الكتب ، برنامج تحويلى لتدريب أمناء مكتبات الحلقة الأولى ، تطوير ٥٠ مكتبة إلى مكتبات شاملة لتنمية قدرة الطلاب على التعليم الذاتى ، إنشاء مركز معلومات تربوى لكل مديرية تعليمية ،تطوير مكتبة الوزارة.[١]

وأكدت الخطة التزامها بنسب الاستيعاب دون زيادة فى عدد الفترات الدراسية أو كثافة الفصول بالمدارس مع التوسع فى ممارسة الأنشطة الدراسية والتربوية و زيادة معدلات المدرسين للفصول والاستفادة من الطاقات والإمكانيات[٢]

جدول (٢٧)

ملخص لسياسة القبول والفصول والاستثمارات فى الخطة الخمسية (٨٧-١٩٩٢) للتعليم الإلزامى[٣]

البيان	مستجد	عددالمقيدون	عدد الفصول	ط/فصل	جملة الفصول	استثمارات
ابتدائى	١٢٨٠٠٠	٧٥٦٦٦٠٠	١٦٣٠٧٥	٤٦,٤	٢٧١٠٠	١٦٢٨٣٠
اعدادى	١٧٩٧٠٠	٣١٤٣٢٧٠	٧٣١٨٠	٤٢,٩	١٩٢٠٠	١٥٤٠٨٠

الجوانب الايجابية المطورة لكيف التعليم الالزامى فى الخطة.

_اولا :- الاستفادة من البحوث والسياسات السابقة :

استقت استراتيجية تطوير التعليم توجهاتها من:

١-توصيات المجلس القومى للتعليم.
٢-إستراتيجيات التعليم وخططه السابقة.
٣-الدراسات والبحوث فى مجال تطوير التعليم سواء على المستوى الدولى او المحلى.

---

[١]- المرجع السابق صص ٩٢- ٩٨

[٢] -**مشروع الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩٢** ..،مرجع سابق ،ص٨٠

[٣]-المرجع السابق ص٨١

٤-تشكيل خمس لجان للخبراء لبحث اهم الموضوعات التى ترتبط بتطويره وهى :لجنة صياغة الأهداف- لجنة دعم مبدأ ديمقراطية التعليم - لجنة التحسين الكيفى وتحديث التعليم العام - لجنة التحسين الكيفى وتحديث التعليم الفنى - لجنة فعالية التعليم.
٥-استطلاع آراء القائمين على التعليم حيث دعت الوزارة الى عقد مؤتمرات من المعلمين فى جميع محافظات مصر لبحث مشكلات التعليم.
٦-استطلاع آراء نخبة من رجال الفكر والاقتصاد والسياسة والتعليم من خلال إقامة ندوة عقدت فى بونية ١٩٨٧ حول مشكلات مصر ودور التعليم فى حلها
٧-التعاون مع المجالس المختصة بتخطيط التعليم وإحياء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى [١].

ويضاف أيضا توصيات تقارير أذون العمل لمشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى وذلك بناء على عقد بين هيئة التنمية الدولية الامريكية ووزارة التربية والتعليم ، وتتضح مدى الاستفادة فى:
تحديد أهداف التربية ووظائفها ، وتشخيص أهم المشكلات التى تعوق التطوير وهى فى حد ذاتها إضافة كبيرة للجانب الكيفى حيث ان المشكلة الحقيقية للكيف هى التعرف على المشكلات التى تكون بمثابة عنق الزجاجة لتحقيق الكيف حينئذ يمكن التعرف على الاستراتيجية الصحيحة لحلها [٢]
وهذا يوضح ان هناك جهدا حقيقيا للتطوير عن طريق الإستفادة من البحوث والخبراء والعاملين بالميدان وقد ظهر هذا الجهد من خلال تشخيص دقيق لواقع التعليم وأهم مشكلات التعليم التى تتعلق بالنظام التعليمى والعملية التعليمية وقد كانت أول استراتيجية تنقد نظام التعليم وفلسفته التعليمية وطرق التخطيط السابقة وسياساته. [٣]
كما أن الاستراتيجية قد سارت على نهج الخطة السابقة فى المشاركة الجماعية فى تحديد أهداف التعليم وسبل تطويره .

ثانيا :- الشمول فى التطوير وفى حل مشكلات التعليم.

كانت الخطة شديدة التفصيل فهى لم تكن فقط خطة استراتيجية - باعتبارها تضم محاور استراتيجية تطوير التعليم -ولكنها خطة إجرائية تنفيذية إذ ان لكل محور او هدف استراتيجى خطة لتنفيذه تضم المشروعات التى تندرج تحته وما سيتبع فى تنفيذ كل منها [٤]
وكان ذلك من خلال : العمل على توفير البنى الاساسية والاجهزة القادرة على تنفيذ الأهداف ، وإستحداث عنصر مشاركة الأسرة فى العملية التعليمية والإهتمام بالإعلام التربوى.
كما إقترحت الإستراتيجية عدة إجراءات لتحقيق المحاور التى إنطلقت منها لتطوير التعليم فعلى سبيل المثال : لزيادة فعالية ديمقراطية التعليم إقترحت الإستراتيجية الاجراءات التالية:
أ- توفير الامكانيات(المبانى والتجهيزات المدرسية) : واقترحت الاستراتيجة لحل مشكلة المبانى والتجهيزات ما يلى:

- -وضع خريطة لتوزيع ابنية التعليم والتوسع فيها .
- -تشجيع الجهود الذاتية فى توفير الامكانيات.
- -زيادة الإعتمادات المقررة للتعليم ،وخاصة الاستثمارية.

---

[١]-احمد فتحى سرور :**استراتيجية تطوير التعليم فى مصر** ..مرجع سابق صص٦،٥

[١]- **Basic Elements to Reflect on the Quality of Education** ..., opcit ,P٢٥

[٣]- احمد اسماعيل حجى: **دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطة إصلاح نظامه ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١** ،سلسلة قضايا تربوية ٩ ، عالم الكتب ،القاهرة ،١٩٩٢، صص٢١-٤٧

[٤]- المرجع السابق ص٩٥

- -زيادة فاعلية الإدارة التعليمية فى تنفيذ الخطة.والعودة الى نظام مؤسسة الابنية التعليمية.
- -تحويل الفترة المسائية الثالثة الى فترة ثانية فى مبانى المدارس التى تعمل فترة صباحية فقط ،الى حين استكمال المدارس والفصول.
- -تشغيل المدارس فى فترة الصيف لتعويض الطلاب المحرومين من جودة التعليم فى الاحياء والقرى.

ب- أتاحة فرص متساوية لمختلف الجماعات والبيئات للحصول على النوعيات المختلفة من التعليم و خاصة الاهتمام بمدارس الفصل الواحد وتحسين برامج هذه المدارس.

ج- تدبير الفرص المتكافئة خلال العملية التعليمية نفسها لمقابلة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب ، وما يترتب على هذه الفوارق من آثار فى تحصيلهم : عن طريق الاخذ بنظام اليوم الكامل مع توفير وجبة غذائية صحية للاطفال الصغار وخاصة غير القادرين منهم.

د- إستيعاب كل الملزمين بمرحلة التعليم الاساسى.

ه- دعم التعليم غير النظامى.

و -تأكيد ديمقراطية الادارة التعليمية.

ذ- إحكام الاشراف على التعليم الخاص والمدارس التجريبية الرسمية.

ح- توفير الرعاية التربوية للطلاب.

ط-تربية المعوقين .

ك- علاج ظاهرة الدروس الخصوصية عن طريق -:

- -رفع المستوى المادى للمعلم.
- -تجميد المعلمين الذين اعتادوا اعطاء الدروس الخصوصية وعدم ترقيتهم.
- -الحد من كثافة الفصول. -تدريب التلاميذ على التعلم الذاتى.
- -استخدام الوسائل التعليمية لاسيما اشرطة الفيديو فى المدارس لاعطاء التلاميذ دروس التقوية من خلالها و برامج التلفيزيون التعليمية وزيادة الوقت المخصص لها.
- -التركيز فى العملية التعليمية على الادوات التى من شانها ان تنمى القدرة على التفكير باسلوب علمى.
- -تقليل درجة اعمال السنة للحيلولة دون استخدامها كوسيلة للضغط غير المشروع على التلاميذ.
- -الالتزام بالا يقل العام الدراسى عن ثمانية شهور لتغطية المنهج والاستفادة من المراجعات.
- -الالتزام بالكثافة القانونية للفصول والعمل على عدم زيادتها والحد من تعدد الفترات للاستفادة من اليوم المدرسى وزيادة التحصيل.
- -الاهتمام بمجموعات التقوية بالمدارس واسناد العمل بها الى اكفأ العناصر.

ل – تعديل نظام المسار الخاص بالحلقة الاعدادية: حيث ان مبدأ ديمقراطية التعليم يستلزم تعديل هذا النظام بحيث لايجوز الاخذ به دون العودة الى المسار العادى او التمكن من دخول امتحان نهاية المرحلة الاعدادية.

ثالثا:- واقعية الوسائل بالرغم من طموح الاهداف:

تناولت الخطة كل مشكلات التعليم بوسائل فى متناول النظام وفى نفس الوقت عملت على تعبئة موارد اضافية لتخفيف الضغوط عن الموازنة العامة للتعليم ، فقد اوضحت الاستراتيجية فى البداية انه فى حين" ان تطوير التعليم من حيث الكم والكيف يقتضى مضاعفة الامكانات المادية للمؤسسات التعليمية فانه لايمكن للدولة مضاعفة التمويل لما يمثله من عبء اقتصادى كبير ،ولهذا فقد القت الاستراتيجية المسئولية على المجتمع فى تدبير موارد التعليم ومضاعفتها لتحقيق

اكبر قدر من الكفاءة التعليمية " [١].

و حيث ان التكلفة الاستثمارية للمشروعات لن تتحملها خطة الانفاق العام للدولة نظرا للظروف التى تمر بها الدولة فى سبيل الاصلاح الاقتصادى وفى ظل عدم ثبات اسعار البترول وانخفاضها وظروف الحرب الدائرة فى المنطقة وضرورة الاستعداد والحذر من ذلك ، فقد اقترحت الخطة مصادر تمويل المشاريع وهى:

١.-التمويل المحلى المركزى وهو الاستثمارات المتاحة لقطاع التعليم من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وميزانية الدولة.

٢.-التمويل المحلى والذاتى وهو يتمثل فيما تقدمه المحليات والهيئات والمنظمات والجمهور سواء تبرعات فى شكل نقدى او فى شكل عينى لبناء المدارس او التجهيزات اللازمة لبعض المدارس.

٣.انشاء صندوق تمويل الابنية التعليمية : ويسمح انشاء هذا الصندوق بأن يفرض بعض الرسوم على بعض الخدمات لصالح الابنية التعليمية.

٤.التمويل الدولى : ويتمثل فى مجموعة الاتفاقيات الخاصة ببعض المعونات والتسهيلات والقروض الميسرة من الهيئات التالية: البنك الدولى للانشاء والتعمير ، برنامج الام المتحدة للتنمية ، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،وكالة التعاون اليابانية، صندوق التنمية الاقريقى ،صناديق التنمية فى البلاد العربية، منظمات الامم المتحدة المتخصصة مثل اليونسكو واليونيسيف. [٢]

وضمانا لزيادة موارد تمويل التعليم اقترحت الاستراتيجية من جهة اخرى العمل على انقاص تكلفة التعليم من خلال الوسائل التالية:

١. -الحد من ابقاء تلاميذ المرحلة الابتدائية فى ذات الصف عن طريق النقل الالى والاقتصار على اجراء امتحان فى الصف الثالث وآخر فى نهاية المرحلة الابتدائية

٢.-السماح للراسبين فى الامتحان الاخير بالانتقال للمرحلة الاعدادية مع توجيههم الى مسار خاص تحكمه مواد عملية داخل هذه المرحلة ويحق للتلميذ ان يؤدى الامتحان العادى فى نهاية المرحلة الاعدادية اذا شاء ذلك.

٣. -زيادة فعالية تدريب المعلمين لكى يتولوا تعليم الطلاب على نحو يزيد من قدرتهم فى التفكير العلمى والابداع والابتكار فهذا الاسلوب يسمح بنجاح الطلاب والحيلولة دون بقائهم للاعادة فى ذات الصف.[٣]

الجوانب السالبة التى أثرت على كيف التعليم فى الخطة-:

تعرضت هذه الخطة الى نقد لم تواجه اى من الخطط السابقة به حيث إنه كان هناك شعور عام فى المجتمع بعدم الرضا عن العملية التعليمية قبل ظهور خطة الاصلاح .

وقد يرجع تصاعد هذا الشعور الاعلان لفترات مختلفة عن برامج لتطوير التعليم ورغم ذلك كانت هناك بعض المشكلات التى تعبر عن فساد بعض أركان العملية التعليمية (الغش الجماعى ، الاعتداء على المعلمين ...)

هذا بالاضافة الى الدروس الخصوصية وارتفاع كثافة الفصول .. وهكذا بدا أن هناك تناقضا بين ما يطرح فى برامج التطوير والاصلاح وبين ما ينفذ بالفعل [٤].

وتتمثل أوجه النقد فيما يلى:

---

[١] -**امشروع الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩٢** مرجع سابق ، صص١٤٥

[٢] - المرجع السابق صص٨٥-٨٧

[٣] -احمد فتحى سرور : **استراتيجية تطوير التعليم** ، مرجع سابق صص١٤٥-١٤٩

[٤] -امانى قنديل :**سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى** .. ،مرجع سابق ،صص ١١٥،١١٦

أ- سرية الخطة:

ظلت الخطة أمراً سريا حيث لم تنشر ، ولم يتح للكثير ممن يعنيهم امر التعليم تناولها ودراستها ،واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨٩ ،عندما نشرت الوزارة وثيقة " تطوير التعليم فى مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه – التعليم قبل الجامعى " تناولت محاور الخطة من حيث المضمون الاستراتيجى ،الا ان هناك اختلافا بين المشروعات المدرجة فى الخطة وخطة التنفيذ [١].وكان دليلاً على ذلك ان الخطة لم يبين فيها تاريخ الاصدار رغم انه من المتبع فى الخطط السابقة توضيح الشهر والسنة التى صدرت فيهما الخطة.

كما ان الاستراتيجيه التى اعتمدت عليها الخطة قد نوقشت بعد اعدادها بالفعل فى المؤتمر القومى لتعليم ، وان هذه الاستراتيجية قد كسرت السمة التقليدية المحافظة للسياسة التعليمية التى تميل الى التدرج والهدوء وعدم التسرع فى مواجهة مشاكل السياسة التعليمية واللجوء الى طرق غير نمطية لتحقيق اهداف التعليم فى اسرع وقت وذلك بطريقة" الصدمة التى تعقبها الافاقة[٢]"، بالاضافة الى ان الخطة لم تتضمن شيئا عن تقويم الاداء التنفيذى للخطة السابقة ومعنى هذا انها قد اهملت مبدأ ومرحلة اساسية للتخطيط التعليمى واكتفت فقط بتشخيص الوضع التعليمى الراهن. [٣]

ب- خفض سنوات التعليم الالزامى:

- وضعت الخطة مشروعا لتعديل السلم التعليمى، قررت فيه ان هذا المشروع يهدف الى احداث تغيير جذرى فى بنية النظام التعليمى تمكنه من تحقيق النقلة النوعية المطلوبة فى المرحلة القادمة من مراحل اصلاح وتطوير التعليم والرامية الى ربط التعليم بالتنمية وخفض تكلفته ورفع كفاءة مخرجات النظام التعليمى من القوى العاملة القادرة على الانتاج والابداع[٤] ، وذلك بأختصار سنوات الدراسة من تسع سنوات الى ثمانى فى التعليم الاساسى ، على أن يترتب على ذلك زيادة فعلية فى العدد الكلى لساعات الدراسة بالمرحلة من خلال :
- مد العام الدراسى وزيادته من ٣٢ اسبوعا الى ٣٨ اسبوعا.
- مد اليوم الدراسى (الاخذ بنظام اليوم الكامل) بعد التمكن من الغاء الفترات الثانية، والثالثة بعد توفير سدس مجموع الطاقة المكانية للمرحلة الابتدائية واستكمال توسعات المبانى المدرجة فى الخطة.
- زيادة زمن الحصة الى المعدل القومى العام فى بعض مدارس الفترة الثالثة [٥].

وقد تم اصدار القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وعدلت المادة الرابعة على أن تكون مدة الدراسة فى التعليم قبل الجامعى ثمانى سنوات للتعليم الاساسى الالزامى اعتبارا من العام الدراسى٨٨ /١٩٨٩.

---

[١] -احمد اسماعيل حجى : **دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطة إصلاح نظامه**، مرجع سابق ، صص ٢٢٢،٢٢١

[٢] -امانى قنديل : **تحليل سياسات وادى النيل** .. مرجع سابق ،صص ١٢٢،١١٦

[٣] – احمد اسماعيل حجى : **دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر** ، مرجع سابق ،ص ٨٠

[٤] – وزارة التربية والتعليم : **الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢**، مرجع سابق ،صص ٨٨-٩٠

[٥] وزارة التربية والتعليم :**تطوير التعليم فى مصر :سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذ**، مرجع سابق، صص١٢١-١٢٢

وتنفيذا لهذا القانون قررت الوزارة:

(١)- البدء فى تنفيذ التعديل على الصفين الرابع والخامس من الحلقة الابتدائية، فيدرس تلاميذ الصف الرابع، مقررات الصف الرابع مع مقررات الصف الخامس بعد تنقيتها من الحشو، ويدرس تلاميذ الصف الخامس مقررات الصف الخامس مع مقررات الصف السادس بعد تنقيتها من الحشو.

(٢)- يؤدى تلاميذ الصف الخامس مع تلاميذ الصف السادس امتحان اتمام الحلقة الابتدائية فى وقت واحد.

(٣)- اعتبار امتحان الحلقة الابتدائية مجرد امتحان للنقل داخل مرحلة التعليم الاساسى وليس للشهادة العامة.

(٤)- يتم تطوير مناهج مرحلة التعليم الاساسى، ويبدأ ذلك بالصف الاول فى العام ١٩٨٩/٨٨.

(٥)- يكون العام الدراسى ٣٨ اسبوعا اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ ويبدأ تنفيذ ذلك على الصفين الرابع والخامس، ثم يتم التنفيذ تباعا على الصفوف الاخرى [١].

هذا الى جانب تعديل نظام الدراسة بالصفين الرابع والخامس ليتحول نظام العام الدراسى الى نظام الفصلين الدراسيين[٢]

ومن اهم اوجه النقد التى وجهت لتعديل السلم وخفض سنوات الدراسة ،أن هذا يعتبر خرقا لحق دستورى اكثر من تغيير نمط بنية التعليم الاساسى او جوهرها[٣].

كما ان هذا القرار كان محدده البنك الدولى والضغوط الاقتصادية[٤]، وليست كما اشارت الخطة لأسباب تتعلق بالكيف والاستيعاب .

كما ان هذه السياسة تفتقر الى الكثير من الصفات التى ينبغى توفرها فى سياسات التعليم، وانها لم تعتمد على دراسات علمية اجريت فى مصر ولم تراع الواقع الاجتماعى ، وان تخفيض السنوات التى يقضيها الطفل فى المدرسة ليس مجرد تخفيض لاعوام دراسية بقدر ماهو تخفيض لوقت كان مفروضا ان يربى فيه الطفل ويتعلم [٥]

هذا بالاضافة الى الاثار السلبية التى ظهرت بمجرد صدور القانون، مثل مشكلة الفوج المزدوج والتى تجاهلتها الخطة والاستراتيجية والكتب التى صدرت عن الوزارة فى ذلك الوقت سوى اشارة لتبرير التطبيق الفورى للخفض على تلاميذ الصف الرابع والخامس بدلا من الصف الاول " ان تطبيق القانون على الصف الاول لايحول دون الوصول الى هذه النتيجة –تخريج دفعتين تلتحق بالصف الاول الاعدادى فى عام واحد – وان التطبيق الفورى كان ضرورة إصلاحية عاجلة ، ومبادرة بمواجهة المشكلات بدلا من تأخيرها خمس سنوات اخرى"[٦]

---

[١] المرجع السابق ، ص١٣٢، ١٣٣

[٢] ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى:**التعليم فى مصر**، القاهرة، ١٩٩٠ ص٣١٢

[٣] – المركز القومى للبحوث التربوية: **دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر الواقع والمستقبل** ..مرجع سابق ،ص٩٣

[٤]– امانى قنديل :**تحليل سياسات وادى النيل** .. مرجع سابق ،ص١٠٣

[٥] –احمد اسماعيل حجى : **تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية** –دراسة نقدية للسياسة التعليمية **فى مصر فى ضوء الفكر التربوى والخبرات الاجنبية** ، القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٩. صص١٤٠-١٤٣ ،ص١٤٧

[٦] –احمد فتحى سرور : **تطوير التعليم فى مصر** .. ط٢..مرجع سابق ، ص١٣٢

وغاب عن الوزارة ان تطبيق الخفض على السنة الاولى سوف يتيح للنظام الاستعداد الكافى لهذه الدفعة المزدوجة سواء فى تحضير الفصول او إعداد المدرسين الكافية وإعدادهم لهذه المناهج المعدلة وايضا ايجاد الوسائل المعينة لأطفال الدفعة المزدوجة التى تعوضهم عن التكدس فى الفصول ، مما ادى الى هزة عنيفة فى نظام التعليم كله وليس التعليم الالزامى فقط نتيجة التطبيق الفورى دون تهيئة النظام لهذا التغيير .

ومما سبق يلاحظ انحسار صفة التخطيط كموجه ومطور للعملية التعليمية ، واصبح التخطيط تابعا للسياسات اوالاقتصادية فى المقام الاول.

وقد انتبهت الاوساط التربوية فى 'مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى -فبراير ١٩٩٣'الى اهمية عدد سنوات الالزام فى تطوير واصلاح التعليم سواء كان ذلك برفع عدد سنوات الالزام الى الخامسة عشرة مراعاه لسن العمل او ان تدخل مرحلة رياض الاطفال السلم التعليمى [١]، و انتهى المؤتمر الى التوصية بان ' تصبح مرحلة رياض الاطفال بعامها جزءا من التعليم الاساسى الالزامى، واذا حالت الامكانات دون التنفيذ فيمكن الاقتصار على عام دراسى واحد، مع التخطيط لتوفيره لجميع الاطفال" [٢].

ج-الاعتماد على الهيئات والخبراء الاجانب فى تقرير مشروعات قومية:

اعتمدت الخطة على دراسات لهيئات اجنبيه فى تقرير مشروعات لها اعتبارات قومية مثل تقليل سنوات الالزام ، وعلى خبراء اجانب فى تحديد المناهج .. ، كما تميزت بكثرة المشروعات التى تعتمد على التمويل الاجنبى على سبيل المثال : إنشاء مدرسة المتأخرين دراسيا ،ثلاث مشروعات لاعداد معلم اللغة الانجليزية ،انشاء الجهاز الفنى للتخطيط التربوى ، برنامج الحصر الشامل للمبانى التعليمية ، وبرنامج اعداد الخريطة المدرسية ، وبرنامج انشاء المبانى التعليمية الجديدة، اعادة تنظيم هيكل الوزارة ،المشروع القومى لاستخدام الحاسب الالى فى الادارة التعليمية[٣]

ومن الجدير بالذكر ان المجلس القومى للتعليم قد اوصى بضرورة اعادة النظر جذريا فى محتوى التعليم الاساسى "حتى لو اقتضى الامر الاستعانة فى ذلك بالخبرة الاجنبية فى البلاد التى حققت تقدما مثمرا فى هذا التعليم [٤]" ، ويبدو ان المجلس قد اوصى يأساً بالاستعانة بالخبراء الاجانب عندما تبين له ان التعليم الاساسى الالزامى فى مصر لايحقق اهدافه وهذا يعنى فقد الثقة فى الخبراء والقائمين على التعليم لتطوير هذا التعليم..

ومن جهه اخرى يجدر الاشارة الى ان تزايد الاعتماد على العالم الخارجى بدأ خلال حقبة السبعينات تطبيقا لسياسة الانفتاح بهدف دعم الاقتصاد والتعجيل بالتنمية [٥] ولهذا كانت نسبة اسهام الموارد الاجنبية فى استثمارات خطة التنمية الثانية قد وصل الى ٤٣,٩ ٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام بالخطة ، منها ٢٥,٢ ٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام فى صورة منح ، وقروض ، وتسهيلات

وقد وزعت هذه الموارد الاجنبية على القطاعات المختلفة كما يلى. [٦]:

القطاعات السلعية ٦٧,٩ ٪، الخدمات الانتاجية ١١,٣٪ ، الاسكان ٢,٠ ٪، المرافق العامة ١٥,٩٪

---

[١] مداولات المائدة المستديرة :**مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى**، مرجع سابق صص٥٦-٥٩

[٢] المرجع السابق_ ص٨٤

[٣] -احمد اسماعيل حجى :**دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطة إصلاح نظامه**،مرجع سابق ،صص١٥٧ - ١٦٢

[٤] -**تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى** .. الدورة الرابعة عشرة ،مرجع سابق ص٢٥

[٥] -**الخطة الخمسية الثانية للتنمية ...١٩٩٢/٨٧** ،مرجع سابق ،ص ٨

[٦] - المرجع السابق ،ص٣٤١-٣٤٤

الخدمات التعليمية١ ٪، الخدمات الصحية ٣٪ ، خدمات اخرى ٠,٧٪.
وكانت الموارد الاجنبية الموجهة للخدمات التعليمية مقسمة الى ٩١,١٪ فى صورة منح و معونات ، ٤,٩ ٪ فى صورة قروض ، ٤٪ تسهيلات .

وعليه فان تغلغل المشروعات او الخبراء الاجانب فى التعليم كان اتجاها عاما اتخذته الدولة منذ السبعينيات واصبحت هذه المساعدات اضافة ضرورية للموارد الذاتية للدولة، واصبحت الجهة التى تصدر الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هى وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، ولكن هناك ملاحظة تستدعى الانتباه وهى ان خطة التنمية قررت تحديد الاستعانة ببيوت الخبرة الاجنبية فى اضيق نطاق ممكن وفى المجالات التى قد لاتتوفر لها خبرة مصرية كافية !(١).

ويستخلص مما سبق ان وجود هذه المشروعات والخبراء الاجانب يشير إلى ان الدولة قد فقدت الثقة بالخبراء التربويين فى مصر و فى قدراتهم على إصلاح التعليم الالزامى، والاستعانة بالخبراء الاجانب قد يكون له مخاطرة لاختلاف الايديولوجيات وبالتالى سوف تختلف الوسائل وقد تكون هذه الوسائل بعيدة كل البعد عن الطابع القومى للتعليم فى مصر، اوعن الإمكانات المتوفرة و الظروف المحيطة.

د-خفض نصيب التعليم الأساسي من التمويل و الاقلال من معدلات إستيعاب الملزمين:

كان من أهم أهداف الخطة هو سد منابع الامية بإستيعاب شبه كامل لجميع الملزمين فى التعليم ومع ذلك تنازلت الخطة عن معدلات الزيادة فى قبول الملزمين للوصول للاستيعاب الكامل والتى كانت تصل الى حوالى ٢ ٪ فى الخطط السابقة واصبح معدل زيادة نسب الاستيعاب فى الخطة ٠،١ ٪ سنويا.

جدول (٢٨)

سياسة الاستيعاب خلال الخطة الخمسية (٨٧-١٩٩٢) (٢)

السنة	الملزمين بالالف	المقبولين بالالف	نسب الاستيعاب
٨٧/٨٦	١٢٦٧	١٢١٦,٤	٩٦
٨٨/٨٧	١٣٠٠	١٢٤٩	٩٦,١
٨٩/٨٨	١٣٣٢	١٢٨١	٩٦,٢
٩٠/٨٩	١٣٦٤	١٣١٣	٩٦,٣
٩١/٩٠	١٣٩٦	١٣٤٥	٩٦,٤
٩٢/٩١	١٤٢٨	١٣٧٧	٩٦,٤

و قد يعنى هذا أن الخطط اصبحت اكثر واقعية بالنسبة لقدرة النظام على الاستيعاب فى ظل نقص الابنية التعليمية وسوء احوالها ونقص المعلمين الكمى والكيفى والكثافات العالية للفصول ، بالإضافة إلى زيادة عدد المقيدين بسبب انخفاض نسب النجاح عام ٨٨/٨٧ حيث لم تتعد ٧٠٪ فى حين انه فى بداية الخطة عام ٨٢/ ٨٣ وصلت نسبة النجاح الى ٨٨٪ ، وكان هذا عبئا كبيرا ورثته الخطة الخمسية ٨٧ -٩٢ ، كما ان الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد نبهت الى انه يتوقع تزايد حجم السكان فى سن التعليم من سن ٦-٢٤ خلال فترة الخطة بواقع ١٣٪ من سنة الاساس ١٩٨٧/٨٦ ، وان هذا سوف يكون عبء على اجهزة التعليم والتدريب خلال الخطة(٣)

١- المرجع السابق، صص٤٢٥- ٤٢٨

٢ وزارة التربية والتعليم : **مشروع الخطة الخمسية لاصلاح نظام التعليم ٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١**

٣-المرجع السابق ص٣٠٩

او يعنى ان الخطة قد وجهت جهودها نحو جودة التعليم الالزامى، خاصة وانها قد تنبهت لبعض العوامل التى تؤثر فى الكيف مثل توفير البنى الاساسية للتطوير وحسن اعداد المعلم ومراعاة الفوارق الاجتماعية للطلاب والاهتمام بدور الحضانة كتأهيل للمرحلة الالزامية ..الخ ولكن عند الرجوع الى اولويات تمويل المراحل المختلفة للتعليم كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (٢٩)

نسب توزيع الاستخدامات الاستثمارية من موازنة التعليم على قطاعات التعليم خلال الفترة من ٨٤-١٩٩٠[١]

القطاع	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩
التعليم الابتدائى	٪٣٤,١	٪ ٣٥,٧	٪ ٣٥,٤	٪ ٢١,٨	٪ ٢٢,٥	٪١٧,٥
التعليم الاعدادى	%٢٥,٤	٪ ٢٥,١	٪ ٢٤,٨	٪ ٢٣,٧	٪ ٢٦,٤	٪٣٠,٥
الثانوى العام	٪٦,٢	٪ ٥,٩	٪ ٦	٪ ٥,٨	٪ ٥,٢	٪٥,١
التعليم الفنى	% ٢٧,١	٪ ٢٦,٤	٪ ٢٧,٦	٪ ٤٤,١	٪ ٤١,٩	٪٤٠,٩
التربية الخاصة	٪ ٠,٨	٪٠,٨	٪ ٠,٥	٪ ٠,٢	٪ ٠,٧	٪ ٠,٩
دعم الجهودالذاتية	٪ ١,٠٦	٪ ٢,٤	٪ ١,٩	٪ ١	٪ ١,٥	٪ ٠,٩
استكمال اثاث وتجهيزات	٪ ١,٣	%١,٢	٪١	٪ ٠,٨	٪٠,٧	٪ ٣,٥

ويلاحظ فى الجدول السابق ان نصيب التعليم الابتدائى من الميزانية العامة للتعليم قد خفض من ٣٥,٤ ٪ عام ٨٧/٨٦ الى ٢١,٨ ٪ عام ٨٨/٨٧ فى حين ان نصيب التعليم الفنى قد زاد فى نفس السنوات من ٢٧,٦ ٪ الى ٤٤,١ ٪ ٠مع ثبات نصيب باقى المراحل تقريبا .

تشير هذه الحقائق الى أن الوزارة قد اتجهت باولوياتها للتعليم الفنى كمحاولة للربط بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووخطة التعليم وكان هذا الاهتمام على حساب التعليم الالزامى بمرحلتيه ولهذا هدفت الخطة الى تقليل نسب الاستيعاب على الرغم من زيادة عدد الملزمين ، وبما ان هذا يعنى مزيدا من الامية فقد كان الخيار الثانى هو تخفيض عدد سنوات الدراسة .

خاصة وان التعليم الأساسي خلال الفترة السابقة لم يحقق الأهداف المرجوة منه نتيجة أن الدولة عجزت عن توفر الظروف الملائمة له ، فبدأت الوزارة فى التراجع عن الصيغة العملية فى التعليم الإلزامى فقلت الاوزان النسبية للتدريبات العملية فى الخطة الدراسية بدء من عام ١٩٨٨حيث تم انشاء المدارس الاعدادية المهنية بصدور القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ والتى يلتحق بها كل من اتم الحلقة الابتدائية واظهر ميولا مهنية ، وتقدم للتلاميذ فى هذه المدارس مناهج تدريبية عملية تبلغ نسبتها ٥٠٪ من الخطة الدراسية[٢].

واصبحت المجالات العملية التكنولوجية تدرس فى الصفين الرابع والخامس فقط بحيث يدرس التلميذ مجالا عمليا واحدا فى كل من الصفين ، وانشاء كتب جديد للاقتصاد المنزلى ' لضم التدريبات العملية للأقتصاد المنزلى عام ١٩٨٨ [٣]ثم وضعت فى الخطة الدراسية ٩٤/٩٣ كمادة منفصلة مرة اخرى[٤].

وقد ظهرت أزمة الاختيارات والاولويات فى التعليم الالزامى فى هذه الخطة بشكل واضح فوضحت ازمة الاولويات بينه وبين التعليم الفنى، والاختيار بين الاستيعاب وخفض سنوات الالزام.

---

[١]- وزارة التربية والتعليم ،الادارة العامة للخطة والمتابعة (بيانات مجمعة).

٢ المركز القومى للبحوث التربوية: **تطوير التعليم ..١٩٩٠ -١٩٩٢** ، مرجع سابق ص٩٧

٣ المرجع السابق ص ٦٩

[٤] يرجى الجوع للجدول الخاص بالاهمية النسبية للمواد الدراسية فى التعليم الأساسي جدول (٩٢)

وبعد تعديل سلم التعليم الالزامى فاخرت الوزارة بأن نسب إستيعاب الملزمين قد وصلت فى عام ٩٠/٨٩ الى ٩٧,١ ٪ [١] .

و لكن كثافات الفصول لم تخفض كما كان مفروضا فقد اصبح متوسط الكثافات فى الجمهورية ٤٥ عام ٨٩/٨٨ ، ٤٣ فى ٩٠/٨٩ ، ٤٤ عام ٩١/٩٠ ، كما ان الكثافات فى المحافظات ذات الكثافة العالية لم يطرأ عليها تغير ملحوظ فى كثافة الفصل ففى مدارس القاهرة كانت كثافة الفصل ٤٨، ٤٧،٤٧ فى السنوات السابق ذكرها.

اما الاسكندرية فقد وصلت الكثافة الفصول الى ٤٩، ٥٠ ، ٥١ على التوالى كما تناقصت المدارس التى تطبق نظام اليوم الكامل [٢]

جدول (٣٠)

بيان بكثافة الفصول والفترات بالتعليم الابتدائى خلال سنوات الخطة ٨٨-١٩٩٣[٣]

البيان	٨٨/٨٩	٨٩/٩٠	٩٠/٩١	٩١/٩٢	٩٢/٩٣
كثافة الفصل	٤٥	٤٣	٤٤	٤٣	٤٤
مجموع المدارس	١٤٥٧٤	١٤٧٦٧	١٥٠٨٢	١٥٣٦١	١٥٦٤٧
مدارس اليوم الكامل	٤٥٧٦	٤٦٦٠	٤٦٦٩	٥٠٠٧	٤٢٣٣
مدارس فترة واحدة	١٢٥٣	١٥٤٣	١٩٧٧	٤٩٩١	٥٣٣٦
مدارس فترتين	١٤٤٠	١٢٥٦	١٠٨٢	١٢١٠	١١٤٥
مدارس ثلاث فترات	٢		٦	٣	٨

وكان توزيع الطلبة على المدارس حسب الفترات الدراسية فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٩١/٩٠كما يلى :٢٦,٤٪ يوم كامل - ٤٢,٣٪ صباحى -- ٣١,٣٪ مسائى.

: ٩٢/١٩٩٣ ٢٢,٧٪ يوم كامل - ٤٣٪ صباحى - ٣٤,٤٪ مسائى.

على الرغم من من أن معدلات زيادة الفصول والمدارس كانت اكبر من معدلات زيادة المقيدين والمستجدين التى انخفضت بدرجة كبيرة فى السنوات الأولى من الخطة كما هو موضح بالجدول لتالى

جدول (٣١)

معدلات الزيادة فى التلاميذ والمدارس والفصول والمعلمين ونسب النجاح والتسرب.

	مقيد	مستجد	مدارس	فصول	معلم	نجاح	فاقد	مخرج
٨٨-٨٧	٤,٣	١,٩-	٣,٧	٤,٦	١١	٧٠	١٧,٥	٨٢,٥
٨٩-٨٨	٤,٩	٣	٣,٤	٤,١	٦	٨٩,٣	٢٠	٨٠
٩٠-٨٩	١١,٥-	٣,٤	١,٣	٨,٤-	٥	٧٢,٦	١٧	٨٣
٩١- ٩٠	٤	٦,٤	٢,١	٣	٣-	٧٨,٣	١٢	٨٨
٩٢-٩١	٢,٢	٧	١,٨	٢,٨	٧,٦	٨٠,٤	١٥	٨٥

---

[١] - ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية :**تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ٨٨-١٩٩٠**،القاهرة ،١٩٩٠،ص٥

[٢]-ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم ، الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات :**احصائيات التعليم ١٩٩١ - ١٩٩٣** ، القاهرة ،يونية ١٩٩٣ ،ص٢٣

[٣]- وزارة التربية والتعليم ، الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات : **احصاءات التعليم قبل الجامعى** (بيانات مجمعة)

وهذه البيانات عن التعليم الابتدائى خلال الخطة تؤكد ان تعديل السلم التعليمى للتعليم الاساسى بغرض التطوير والاصلاح كان تعديلا مؤقتا
وليس جذريا كما ان الاجراءات التى كان من المفروض تطبيقها لتوفير ظروف افضل للتعلم. لم تنفذ بالصورة المرجوة فاثر ذلك على جودة التعليم.

ومما سبق يتضح ان الدولة بدأت عهد التخطيط طويل المدى منذ عام ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٢، وقد صدرت خطتان خمسيتان للتعليم فى اطار خطة التنمية طويلة المدى حيث ان الدولة كانت " تنشد مزيدا من الاصلاح والتطوير لسياسة التعليم فى اطار استراتيجية شاملة للانماء يشارك فيها التعليم مشاركة فعالة فى خلق الظروف المثلى للقيام بعملية التنمية[١] "

وقد تميزت الخطتان بتحديد اهداف التعليم و مشكلاته ، كما تميزت بترجمه هذه الأهداف الى برامج واستراتيجيات قابلة للتحقيق ، بالاضافة الى الاهتمام بعناصر العملية التعليمية فى اطار برامج ومحاور محددة ، فى حين ان الخطط السابقة التى كانت تتناول كل عنصر من عناصر العملية التعليمية بطريقة جزئية بمعزل عن عن باقى العناصر مما ادى الى عدم تحقيق فاعلية برامج الاصلاحات والتجديدات بالقدر المطلوب [٢]

وقد تعرضت الخطتان لضغوط خارجية ، ففى الخطة الاولى تم مد سنوات الالزام وتطبيق صيغة التعليم الاساسى بعد صدور قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ دون استعداد كافى ، اما الخطة الثانية فقد واجهت عبء الزيادة السكانية وفى المقابل طموح استراتيجية تطوير التعليم .

ومن جهة أخرى عجز الاعتمادات الحكومية في موازنة الدولة وقصورها عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لتأدية الخدمة التعليمية اللازمة ، كما أن الدولة قد أعطت أولوياتها للتعليم العالى والفنى بعكس التعليم العام قبل الجامعى والميل للإنفاق على التعليم العالى والأزهري يزداد في الوقت الذى يتناقص فيه الميل للإنفاق على التعليم قبل الجامعى بمعدل خمسة أضعاف الزيادة[٣]

مما أدى إلى:

- عدم كفاية المبانى المدرسية وعدم صلاحية الكثير منها .
- هبوط تكلفة الطالب فى مصر بالنسبة للدول الأخرى .

عجز المدارس عن توفير كثير من الأنشطة الأساسية في التعليم.
-هبوط مستوى التعليم .بسبب ازدحام حجرات الدراسة وتعدد الفترات المسائية وقصر العام الدراسى واليوم المدرسي ونقص الأجهزة وأدوات التعليم .والعجز في هيئات التدريس[٤] الأمر الذى أدى الى خفض سنوات التعليم الالزامى ، مما عرضها للنقد وطمس الجهود التى بذلت خلال تلك الفترة.

---

[١] –ج.م.ع ،وزارة التربية والتعليم : **الخطة الخمسية من عام ٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦**،مرجع سابق ،ص٦

[٢] –احمد فتحى سرور : **استراتيجية تطوير التعليم** .. ،مرجع سابق ، ص٢٤

[٣] مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى : **تقرير إذن العمل رقم(٣) :اقتصاديات التعليم الاساسى** ، مرجع سابق ، ص٦١

ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى : **تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى دراسة احصائية** / سمير لويس سعد ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ١٢٤ ص+ ملاحق . صص ١٠٦ .

[٤] المجالس القومية المتخصصة :**تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى**.مرجع سابق،د١٤ ، صص١٤٣ ١٤٤

وهذه البيانات عن التعليم الابتدائى خلال الخطة تؤكد ان تعديل السلم التعليمى للتعليم الاساسى بغرض التطوير والاصلاح كان تعديلا مؤقتا
وليس جذريا كما ان الاجراءات التى كان من المفروض تطبيقها لتوفير ظروف افضل للتعلم. لم تنفذ بالصورة المرجوة فاثر ذلك على جودة التعليم.

ومما سبق يتضح ان الدولة بدأت عهد التخطيط طويل المدى منذ عام ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٢، وقد صدرت خطتان خمسيتان للتعليم فى اطار خطة التنمية طويلة المدى حيث ان الدولة كانت " تنشد مزيدا من الاصلاح والتطوير لسياسة التعليم فى اطار استراتيجية شاملة للانماء يشارك فيها التعليم مشاركة فعالة فى خلق الظروف المثلى للقيام بعملية التنمية[١] "

وقد تميزت الخطتان بتحديد اهداف التعليم و مشكلاته ، كما تميزت بترجمه هذه الأهداف الى برامج واستراتيجيات قابلة للتحقيق ، بالاضافة الى الاهتمام بعناصر العملية التعليمية فى اطار برامج ومحاور محددة ، فى حين ان الخطط السابقة التى كانت تتناول كل عنصر من عناصر العملية التعليمية بطريقة جزئية بمعزل عن عن باقى العناصر مما ادى الى عدم تحقيق فاعلية برامج الاصلاحات والتجديدات بالقدر المطلوب [٢]

وقد تعرضت الخطتان لضغوط خارجية ، ففى الخطة الاولى تم مد سنوات الالزام وتطبيق صيغة التعليم الاساسى بعد صدور قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ دون استعداد كافى ، اما الخطة الثانية فقد واجهت عبء الزيادة السكانية وفى المقابل طموح استراتيجية تطوير التعليم .

ومن جهة أخرى عجز الاعتمادات الحكومية في موازنة الدولة وقصورها عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لتأدية الخدمة التعليمية اللازمة ، كما أن الدولة قد أعطت أولوياتها للتعليم العالى والفنى بعكس التعليم العام قبل الجامعى والميل للإنفاق على التعليم العالى والأزهري يزداد في الوقت الذى يتناقص فيه الميل للإنفاق على التعليم قبل الجامعى بمعدل خمسة أضعاف الزيادة[٣]

مما أدى إلى:

- عدم كفاية المبانى المدرسية وعدم صلاحية الكثير منها.
- هبوط تكلفة الطالب فى مصر بالنسبة للدول الأخرى.

عجز المدارس عن توفير كثير من الأنشطة الأساسية في التعليم.
-هبوط مستوى التعليم .بسبب ازدحام حجرات الدراسة وتعدد الفترات المسائية وقصر العام الدراسى واليوم المدرسي ونقص الأجهزة وأدوات التعليم .والعجز في هيئات التدريس[٤] الأمر الذى أدى الى خفض سنوات التعليم الالزامى ، مما عرضها للنقد وطمس الجهود التى بذلت خلال تلك الفترة.

---

[١] -ج.م.ع ،وزارة التربية والتعليم : **الخطة الخمسية من عام ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦**،مرجع سابق ،ص٦

[٢] -احمد فتحى سرور : **استراتيجية تطوير التعليم** .. ،مرجع سابق ، ص٢٤

[٣] مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى : **تقرير إذن العمل رقم(٣) :اقتصاديات التعليم الاساسى** ، مرجع سابق ، ص٦١

ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى : **تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى دراسة احصائية** / سمير لويس سعد ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ١٢٤ ص+ ملاحق . صص ١٠٦ .

[٤] المجالس القومية المتخصصة :**تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى**.مرجع سابق،ص١٤ ، صص١٤٣ ١٤٤

وبعد جهود اكثر من اربعين عاما من التخطيط لم ينل التعليم الإلزامى رضا الشعب او القيادات ، وقد عبر عن ذلك رئيس الجمهورية فى أوائل التسعينات بقوله "مازال يعانى من غلبه الكم على الكيف ،ومن عجز فادح من مواجهه متطلبات عصر جديد ، أخص خصائصه ثورة المعلومات ...، فضلا عن قصور فى اعداد اجيال جديدة اكثر قدرة على مواجهه تحديات الحياة العملية : تحسن إستيعاب علوم المستقبل ، تعرف كيف تفرق باستخدام قدرات العقل البشرى وبين دعاوى الزيف والحقيقة" [١]

كما عبر عنه بانه "على الرغم من كل الجهود المبذولة فى ميدان الاستثمار البشرى والانفاق على التعليم والتدريب من اجل رفع مستوى الاداء القومى العام ، الا ان النتائج اليوم اقل بكثير مما توقعنا ولا تصل الى درجة طموحاتنا ..، ويكفى ان نتذكر ان نسبة الامية فى مصر لاتزال فوق الخمسين بالمائة ، كما ان الاحصائيات تؤكد ان اكثر من ٢٠٠،٠٠٠ طفل فى سن الالزام لايزالون خارج المدرسة ولم يلتحقوابقطار التعليم فى اول مراحله ... ، الى جانب تسرب نسبة كبيرة من تلاميذ المرحلة الهامة من التعليم الاساسى خصوصا فى المناطق الريفية ، وربما لانهم يشعرون احيانا من خلال تجربتهم المحدودة ان التعليم الابتدائى الذى يتلقونه لايتواءم مع اسلوب حياتهم" [٢]

وفى عام ١٩٩٢/٩١ وضع برنامج يستهدف الإصلاح الشامل للتعليم فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ وكانت أهم الاسس التى قام عليها هذا البرنامج :

التعليم قضية امن قومى لمصر – التعليم استثمار – تكافؤ الفرص التعليمية – ديمقراطية صنع السياسة التعليمية – عدم تحميل الاسرة المصرية اعباء اضافية .

وكانت أهم الوسائل التى اقرها البرنامج هى :

تحسين اوضاع المعلمين ، تحقيق الانسيابية بين انواع التعليم المختلفة فى ظل مفهوم التعليم المستمر ، تطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والاساليب الاتصال الحديثة ، وضع خطة لبناء وإصلاح وترميم المدارس ، دعم الانشطة التربوية ، رعاية التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة والاكتشاف المبكر للموهوبين ، تشجيع دور القطاع الخاص ، الاهتمام بمحو الامية وتعليم الكبار .[٣]

وقد حاول البرنامج أن تكون خطوات الإصلاح متوازية ، فكان الارتفاع بنسب الاستيعاب يتواكب مع التوسع فى فرص الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى ومراجعة الماهج وتحديثها يتزام مع العناية بالانشطة التربوية وتوفير سبل الرعاية الصحية والاجتماعية للتلاميذ، وتحديث تكنولوجيا التعليم مواز للنهوض بالمستوى العلمى والاداء المهنى للمعلم ، والحملة القومية لمحو الامية تتزامن مع جهود مكثفة لتوفير الخدمات التعليمية لبناء المناطق النائية والمحرومة.

---

[١]- الجمعية المصرية للتنمية والطفولة:**مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى –الجزء الاول** ، مرجع سابق ص٣

[٢]- الكلمة الافتتاحية للمؤتمر:(كلمة السيدة سوزان مبارك) ، **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى** ،مرجع سابق ، ص٦

[٣]- المركز القومى للبحوث التربوية **تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤-١٩٩٦** ،القاهرة ١٩٩٦،صص٤-٨